قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده وباعثه عند المحدثين

دراســـة تطبيقية

الدكتور / دخيل بن صالح اللحيدان
قسم السنة وعلومها ـــ كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمـــد لله رب العلمين ، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد و آله و صحبه أجمعين ، أما بعد :

فـــإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ ، حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في شؤون الناس وأحوالهم كافة .

وقـــد حفظ المولى – جلّ ثناؤه – لهذه الأمـــة القرآن الكريم الذي تناقلته الأجيال بالتواتر ، وحفظ لها سنة نبيها ﷺ بأن يسر لها صحابته الكرام رضوان الله عليهم ، ومن سار على نهجهم فحفظوها ، وفهموها وعملوا بها ، ونقلها علماء الإسلام إلى مـــن بعدهم الذين قاموا بواجبهم تجاهها خير قيام ، وأتم اللاحق ما بدأه السابق في خدمة السنة النبوية ، و علوم الشريعة الإسلامية كافة.

و اســـتمرت سلسلة العناية بالسنة وعلوم الشريعة حتى عصرنا هذا ، حيث شارك الكثير من العلماء في العناية بها ، وشاركت أيضاً كثير من الهيئات العلمية والجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية ، و في مقدمتها جامعة الإمام محمـــد بن سعود الإسلامية التي تعد بمعاهدها و مراكزها الإسلامية في العالم : الجامعـــة الـــتي لا تغيب عنها الشمس، و ذلك بفضل من الله عز و جل ، ثم بتوجـــيه ودعم متواصلين ، وعناية مستمرة ، من ولاة أمرها – حفظهم الله – حيث اقتفوا أثر مؤسسها، وحامل لواء عقيدتها الملك عبد العزيز –يرحمه الله– والله المســـؤول أن يسدد خطاهم ، ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصلاح للمسلمين .

هذا ويُعدّ علم الجرح و التعديل من أهم فنون علوم السنة ، إذ به يُتَوصَّل إلى معرفة أحوال الرواة و الحكم عليهم ، و من ثمّ الحكم على الأحاديث تمهيداً لاستنباط الأحكام الشرعية من الصحيح منها، فهو الجانب العملي لعلم الحديث ومصطلحه .

و لا يخفى مدى أثر معرفة معالم طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة و الأحاديث ، ولذا فإن الناظر و الباحث بحاجة كبيرة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء الأئمة في الفصل بين الجرح و التعديل المتعارضين ، حتى يتمكن من دراسة الرواة ، و الخلوص إلى أدق النتائج في الحكم عليهم وفق المنهج العلمي المعتبر .

و هذه القرائن مع أنها من أهم نتائج علم الجرح و التعديل ، لم تزل مبثوثة متناثرة في ثنايا كلام هؤلاء الأئمة على الرواة أو حكمهم على الأحاديث ، و لم تفرد بدراسة تطبيقية وفق طريقة هؤلاء الأئمة المثلى المستنبطة من تطبيقاتهم العملية المذكورة آنفاً .

و قد عُني الأئمة النقاد بدرء التعارض في حال الراوي فلم يقبلوا الجرح المعارض للتعديل إلا ببيان و حجة ظاهرة ، فقد قال أحمد بن محمد المرُّوذي : "سألته ـــ يعني الإمام أحمد ـــ عن عاصم بن علي فقلت : إن يحيى قال : كل عاصم في الدنيا ضعيف ، قال : ما أعلم منه إلا خيراً ، كان حديثه صحيحاً حديث شعبة و المسعودي ما أصحَّها "[1] .

وقال المرُّوذي أيضاً : " سألت أبا عبد الله ، عن حُميد الخزَّاز ، قال : كنا نزلنا عليه أنا و خلف أيام أبي أسامة ، و كان أبو أسامة يُكرمه ، قلت : يُكتب عنه ؟ قال : أرجو و أثنى عليه ، قلت : إني سألت يحيى ـــ بن معين ـــ عنه ، فحمل عليه حملاً شديداً و قال : رجل يسرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش ، ثم ادّعاه ! قلت : يا أبا زكريا ، أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا ؟! قال : لا ،

---

(١) العلل للمروذي ٢٢٧ .

و لكـــن بعض أصحابنا أخبرني ، و لم يكن عنده حجة غير هذا ، فغضب أبو عبد الله ، و قال: سبحان الله يُقبل مثل هذا عليه ؟! يَسْقُط رجل بمثل هذا ؟! قلت : يُكتب عنه ؟ قال : أرجو "[1] .

و قـــال أبو بكر بن الأَثْرم : " قلت لأبي عبد الله : أخبرني اليوم إنسان بشيء عجـــب زعم أن فلاناً أمر بالكتاب عن سعد العوفي ، وقال : هو أوثق الناس في الحديث ، فاستعظم ذاك أبو عبدالله جداً ، و قـــال : لا إله إلا الله ، سبحان الله ، ذاك جهـــمـــي ، امـــتحن أول شـــيء قبل أن يخوفوا ، و قبل أن يكون ترهيب فأجـــابهم ! قلت لأبي عبد الله : فهذا جهمي إذاً ؟ فقال : فأي شيء ؟! ثم قال أبو عـــبد الله : لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ، و لا كـــان موضعاً لذاك "[2] .

وقـــال أمير المحدثين الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـــ) : " أحمـــد بن صالح أبو جعفرالمصري ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجـــــة ، كان أحـــمد بن حنبل ، و علي و ابن نُمير ، و غيرهم ، يُثبِّتون أحمد بن صالح "[3] .

وقال أيضاً : " لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ، و كـــلام الشعبي في عكرمة ، و لم يلتفت أهل العلـــم في هـــذا الـــنحو إلا ببـــيانٍ و حجـــــة ، و لم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة "[4] .

---

(١) تاريخ بغداد ٨ / ١٦٥ .

(٢) تاريخ بغداد ٩ / ١٢٧ .

(٣) تاريخ بغداد ٤ / ٢٠١ .

(٤)جزء القراءة خلف الإمام ٤٠ .

وقال الإمام الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) : " ما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يُعبأ به ، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة "[١] .

عنـــوان البحث : " قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد و معرفته بالراوي و تشدده و باعثه ، عند المحدثين ، دراسة تطبيقية " .

أسباب اختياره :

كان ما سبق من أسباب اختيار هذا الموضوع ،و بيان أهميته ، إضافة إلى الآتي :

١- منزلة علم الجرح و التعديل الجليلة ، ودوره في حفظ السنة النبوية .

٢- أن قـــرائن تـــرجيح الجرح و التعديل لم تلق العناية المطلوبة من حيث التأصيل والدراسة العلمية التطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد .

٣- حاجـــة المكتـــبة العلمية إلى إفراد هذه القرائن بدراسة تطبيقية في ضوء صنيع الأئمة النقاد ، حتى يُستفاد منها في الرسائل الجامعية ، والأبحاث العلمية و عموم الدراسات والتحقيقات العلمية المتعلقة بالسنة وعلومها .

٤- حصول الخلل الظاهر الكبير في الحكم على الرواة المختلف فيهم بسبب عـــدم العـــناية بـــالقرائن التي يستدل بها النقاد في الترجيح بين الجرح والتعديل المتعارضين .

الدراسات السابقة :

هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال ، الذي يُعد من أهم نتائج علم الجرح و التعديل .

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم ٢٣ .

و قـــد عُنيت فيه بقرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد و معرفته بالراوي وتشدده و باعثه .

و نظـــراً لأهمية الموضوع ، و حاجته إلى دراسة علمية تشمل جميع جوانبه فقد أفردت ـــ بحمد الله ـــ لبقية قرائن ترجيح التعديل والتجريح المتعلقة بالناقد و الراوي بحوثاً أخرى[1] تُحكم في عدد من المجلات العلمية المحكمة .

خطة البحث :

يتكون البحث ، بعد المقدمة السابقة ، من :

التمهيد ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معنى موجز للتعديل .

المطلب الثاني : معنى القرائن .

المبحـــث الأول : القرائن المتعلقة بأهليته .

المبحث الثانـــي : القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي.

المبحث الثالـــث : القرائن المتعلقة المتعلقة بتشدده .

المبحث الرابـــع : القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح .

الخاتمـــــــة : وتشتمل على أهم نتائج البحث .

الفهارس ، وتضم :

١ – فهرس الرواة .

٢ – فهرس المصادر والمراجع .

---

(١)و هـــي مـــع هـــذا الـــبحث ستة بحوث ، و أسماؤها : " قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمنهج الناقد ومصـــطلحاته و مـــراده و مخالفته و موافقته " ، و : " قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمستند الناقد ووهمـــه و ضعف ما نسب إليه و وهم ناقله " و : " قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالراوي " ، و : " قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالناقد " ، و : " قرائن ترجيح التجريح المتعلقة بالراوي " .

منهج العمـــــل :

سأسير في هذا القسم ـــ إن شاء الله ـــ على المنهج الآتي :

١- أذكـــر قرينة الترجيح في ضوء تطبيقات عملية تُؤيدها من صنيع الأئمة النقاد و أوثقها من مصادرها الأصيلة ، و قد أعزوها إلى غيرها عند عدم الوقوف على كلامهم فيها و أعتني بتعدد التطبيقات عند كل قرينة من أجل الوقوف على كلام عدد من الأئمة المؤيد لها .

٢- أمـــثّل في التطبيقات بالرواة المختلف فيهم الذين رجح تعديلهم بقرينة ، وأتجنب الإطالة بذكر ما قيل فيهم جرحاً و تعديلاً إلا عند الحاجة .

٣- أعـــرف فـــيها بالراوي بإيجاز فأقتصر على ما يحتاج إليه من ذكر اسمه، ونســـبه و نســـبته و كنيته ، و ما يميزه عن غيره ، و أمّا بقية عناصر الترجمة الأخرى فمحلها كتب الجرح و التعديل و الدراسات التي تُعنى بمعرفة أحوال الرواة على وجه التفصيل .

٤- أقتصر في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة ، دون الإطالة ببـــيان حال الراوي جرحاً و تعديلاً ، و لذا فإن إيراد القرائن المرجحة في تـــرجمة راوٍ مذكورٍ في هذا البحث قد لا يقتضي الحكم عليه ؛ لأن الحكـــم يحتاج إلى دراسة شاملة للراوي جرحاً و تعديلاً في حين تدفع القرينة المستدل بها التعارض في جانب من الأقوال المتعارضة في الراوي .

٥- أرقـــم القرائن و التطبيقات أرقاماً متسلسلة في جميع البحث حتى تسهل الإحالة عليها .

والله تعـــالى أســـأل أن يحفظ ولاة أمـــــــرنا و يجزيهم خير الجزاء على اهتمامهم الكبير المتواصل بالسنة و علومها ، و علوم الشريعة الإسلامية .

كمـــا أسأله جل ثناؤه العون والسداد في هذا البحث و جميع أموري ، وأن ينفع بها الإسلام و المسلمين وأن يـــغفر لي ولـــوالدي ولذوي أرحامي ولعموم المسلمين والحمد لله رب العالمين .

التمهيد ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معنى موجز للتعديل :

التعديل لغة :من عَدْل يَعْدِل تَعْدِيلاً ، إذا رضيه وحكم عليه بالاستواء ، واستقامة الطريقة قال ابن فارس : " عَدَل : أصلان صحيحان ، لكنهما متقابلان ، أحدهما : يدل على استواء و الآخر يدل على اعوجاج ، فالأول : العَدْل من الناس : المرضي المستوي الطريقة ، يقال : هذا عَدْل ، و هما عَدْل ، و العَدْل : نقيض الجور ... وأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج "[1] .

وقال ابن منظور : " العَدْل : ضد الجور ، عَدَل يَعْدِل عَدْلاً وهو عادل وعَدْل ، و العَدْل : الحكم بالحق ، و العَدْل من الناس : المرضي في قوله وحكمه "[2] .

اصطلاحاً : ثناء مؤثر في الراوي يقتضي قبول روايته ، قال ابن الأثير : " التعديل : وصف متى التحق بهما ـــ أي الراوي و الشاهد ـــ اُعتبر قولهما ، وأُخذ به "[3] .

المطلب الثاني : معنى القرائن :

القرائن لغة : جمع قَرِينة ، فَعِيلة بمعنى مفعولة من الاقتران و المصاحبة ، والمذكر : قَرِين ، و جمعه قُرناء و أقران ، و هي في أصل اللغة من : من قَرَن يَقْرِن قَرْناً فهو قَرِين و مَقْرون و قارن ، و الجمع : قُرُون ، وللقَرَن عدد من الإطلاقات ، منها : الحبل يُقْرَن ـــ يُوصل ـــ به شيئان ، و الوصل بينهما

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة (عدل) ٤/ ٢٤٦ .

(٢) لسان العرب ، مادة (عدل) ١١/٤٣٠ .

(٣) مقدمة جامع الأصول ١/١٢٦ .

و المصاحب و المساوي و النظير المكافئ المقاوم ، و التابع ، و الطرف الشاخص الناتئ بقوة من كل شيء و أعلاه ، قال ابن فارس : " قَرَن : أصلان صحيحان أحدهما : يدل على جمع شيء إلى شيء ، و الآخر : شيء ينْتأ بقوة و شدة ، فالأول : قارنت بين الشيئين ، و القِران : الحبل يُقْرَن به شيئان ، والقَرَن : الحبل ، و القِرْن : قِرْنك في الشجاعة ، و القَرْن : مثلك في السن ، و مُقْرِن له أي : مُطيق له و القَرِينة : نفس الإنسان ، كأنهما قد تقارنا ، وقَرِينة الرجل : امرأته ، و الأصل الآخر : القَرْن للشاة وغيرها وهو : ناتئ قوي وبه يُسمى على معنى التشبيه : الذوائب قُرُوناً"[1].

اصطلاحاً :جمع قرينة ، و قرينة الترجيح هي : الصارف التابع المتمم للمراد جرحاً وتعديلاً[2].

وهذا يشمل : كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل ، ويتحقق هذا الصرف بدفع أحدهما ، أو تأكيده بحيث تصرف الآخر ، أو تقريبه ، أو تخفيفه ، أو تحديده سواءً أكان الصارف متصلاً أم منفصلاً ، لفظياً أم حالياً أم معنوياً ، ظاهراً أم خفياً .

و تقييده بالتبعية و التتميم يُخرج : ألفاظ الجرح و التعديل و ما في حكمها لأنها تستقل بذلتها في النص على المراد من حيث الأصل ، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين ، و تابعة لهما عند حاجتهما إليها .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة (قرن) ٥/٧٦.

(٢) تقدم في ص٩٤، ٩٥ أن هذا البحث هو أول دراسة تطبيقية في هذا المجال ، و لذا جاء التعريف مستنبط من التطبيقات نفسها في ضوء كلام النقاد .

و هذا شامل للمؤثر من القرائن ، و غيرها ، والأولى هي المعتمدة من الناحية التطبيقـــية حيث يترجح بها التعديل أو التجريح ؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها ، كترجيح التعديل بأن الجرح بلدي الراوي ، و يتبين أنه من المتشددين في الجرح ، ففي ترجمـــــــــة : أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني ، حيث تكلم فيه أهل بلده حرّان ، و لم يُعتمد كلامهم فيه ؛ لأنهم يتشددون في الجرح فيضعفون الراوي بغير مؤثر ، قـــال الميموني : " قلت لأحمد ابـــن حنبل : يا أبا عبد الله ، أحمد بن عبد الملك بن واقد ؟ فقال لي : قد مات عندنا ، ورأيته كيساً ، و ما رأيت بأساً ، رأيته حافظاً لحديثه ، قلت : ضبطه ؟ قال :هي أحاديث زُهير ، وما رأيت إلا خيراً ، و صاحب سنة ، قد كتبنا عنه ، قلـــت : أهل حرّان يسيئون الثناء عليه ! قال لي : أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنســـان ؛ هـــو يغشى السلطان بسبب ضيعة له ، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن "[1] .

و مثال القرينة المعنوية المؤثرة كلياً : أن يكون الراوي أوثق ممن تكلم فيه ، والجـــرح مجمل ففي ترجمة : موسى بن مسعود النَّهْدِي البصري أبي حذيفة ، حيث تكلم فيه بُنْدار محمد بن بشار ـــ و هو ثقة ـــ و لم يرتضوا صنيع بُنْدار ؛ لأن موســـى أوثق منه ، قال ابن مُحْرز للإمام ابن معين : " إن بُنْداراً يقع فيه ، فقال : هو خير من بُنْدار ، و من ملء الأرض من مثله "[2] .

و مـــثال القـــرينة المنفصلة المؤثرة جزئياً ـــ المحددة ـــ : أن يحمل الجرح أو التعديل على أمر مخصوص بحيث يُقيد به ، ففي ترجمة : إسحاق بن محمـــد بن

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٢٦٦.

(٢) ١ / ٢٢٣ .

أبي فروة الفَرَوي القرشي أبي يعقوب، حيث أخطأ في أحاديث لما ذهب بصره ، و ضعفه الإمام أبو داود و الإمام النسائي ، وفي صنيعهما تأمل ؛ و الصواب أن الجرح مُقيد بما لقن به بعد ذهاب بصره ، و أما كتابه فصحيح ، فقد روى عنه أبـــو حاتم و أبو زرعة ، و قال الإمام أبو حاتم : " كان صدوقاً ، و لكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث وكتبه صحيحة "[1] ، و لذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب أبا داود و النسائي ، فقـــال : " وهاه أبو داود والنسائي ، و المعتمد فيه ما قاله أبو حاتم "[2] .

و مثال القرينة التي تخفف التعديل : أن يُريد الناقد بيان حال الراوي بالنسبة لمـــن هو أوثق منه فيخف تعديل الراوي و ضبطه مقارنة بصاحبه بما لا يقتضي جـــرحاً له ، ففي ترجـــــمة : قَبِيْصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي الكـــوفي أبي عامر ، حيث قال فيه الإمام أحمد : " كان كثير الغلط " ، و الذي يظهر أن الإمام أحمد أراد بيان حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه و أضبط في حديث ســـفيان الثوري ، و لم يُرد مطلق الجرح بدليل قرينة السياق ، حيث جاء كلام الإمـــام أحمـــد في بيان مراتب أصحاب الثوري ، فقد قال حنبل بن إسحاق : " قال أبو عبد الله : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا ، قلت له : فمـــا قصة قَبِيْصَة في سفيان ؟ قال أبو عبد الله :كان كثير الغلط ، قلت له : فغـــير هـــذا ؟ قال : كان صغيراً لا يضبط ، قلت له فغير سفيان ؟ قال : كان قَبِيْصَـــة رجلاً صالحاً ، ثقة ، لا بأس به في تدينه ، و أي شيء لم يكن عنده في الحديث ؟! يذكر أنه كثير الحديث "[3] ، و يُؤكده أن الإمام أحمد قد روى عنه،

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٣٣ .

(٢) هدي الساري ٣٨٩ .

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٤ .

و أثنى عليه في سفيان أيضاً ، فقد قـــال عبد الله : "سمعت أبي و ذكر قَبِيْصَة و أبـــا حذيفة ، فقال : قَبِيْصَة أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان ، أبو حذيفة شبه لا شيء ، و قد كتبت عنهما جميعاً "[1] ، و يقويه ثناء الإمام أبي حاتم عليه قال ابن أبي حاتم : " سألت أبي : عن قَبِيْصَة و أبي حذيفة ؟ فقال : قَبِيْصَة أحلى عندي وهو صـــدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره ســـوى قَبِيْصَة بن عقبة و علي بن الجعـــد ، و أبي نعيم في الثوري "[2] ، و قد وجه الحافظ ابن حجر كلام الإمام أحمد بقوله :" هذه الأمور نسبية "[3] .

و مثال القرينة الحالية المُقربة للمعنى البعيد : وصفهم الراوي بأنه : " لص " ، فالأصل أنه رمي بسرقة الحديث ، و هذا هو المعنى القريب ، و أما المعنى البعيد فهـــو : أن يُـــراد به الثناء على دقة حفظ الراوي و فطنته و انتقائه للأحاديث والشـــيوخ ، لكنه بالقرينة المؤثرة يكون قريباً ، وهي في الوقت نفسه تبعد المعنى الأول فأصـــبح تعـــديلاً بما يشبه الجرح ، حيث دلت عليه قرائن كثقته وسياق الكـــلام ، ففي ترجمة : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الهمداني أبي يوســـف ، حيث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي : " كان لصاً " ، و قد خفـــي مـــراده على عثمان بن أبي شيبة فسلك بمعناه الجـــادة ، و هي الطريق المشـــهورة التي تســـبق إليها الأذهان بالأوهام فروى عثمان بن أبي شيبة ، عن الإمـــام عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : " إسرائيل : لص يسرق الحديث "[4] وقـــد وهـــم عثمان ؛ لأنه هو الـــذي فسر حكم عبد الرحمن بقوله :"يسرق الحديث" .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٧٥٨ .

(٢) الجرح والتعديل ١٢٦/٧ .

(٣) هدي الساري ٤٣٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٢٣٠/١ .

و أمـــا ابن مهدي فقد اقتصر على قوله :" لص "،ومراده : الثناء على انتقاء إســـرائيل لأحاديثه التي يسمعها ، وقد جاء مفسراً بهذا في رواية الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة عن ابن مهدي قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " حدثني أبـــو بكر بن أبي شيبة ، قـــــــال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول :كان إســـرائيل في الحديث لصاً ، قال ابن أبي شيبة : لم يرد أن يذمه"[1] ، و قال ابن أبي حـــاتم : " أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي ، نا أبو بكر بن أبي شـــيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : كان إسرائيل في الحديث لصاً ، يعـــني : أنه يتلقف العلم تلقفاً "[2] و السياق يدل على هذا المعنى ، و يُؤكده أن عبد الرحمن قد روى عنه ، وأن إسرائيل معروف بالثقة و الإتقان ، و يكفيه أن أبا حاتم قال فيه :"إسرائيل : ثقة متقن ، من أتقن أصحاب أبي إسحاق "[3] .

و مـــثال القرينة الخفية : ما يتعلق بالمناهج الخاصة للنقاد ، كقول الإمام ابن معين في الراوي : " ليس بشيء " ، و يُريد به أحياناً قلة مروياته ، و تكون قلة المرويات قرينة صرف استعمال هذه العبارة في غير بابها ، إذا وثق هذا الراوي لا سيما إن كان الموثق ابن معين نفسه ، و لم تعارض بمحمل أقوى ، ففي ترجمة : كثير بن شِنْظِير المازني أبي قُرَّة البصري ، حيث روى الدُّوري عن الإمام يحيى بن معين أنه قال فيه : " ليس بشيء "[4] ، و الذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات كثير بن شِنْظِير ، فقد قال الحافظ ابن حجر : " قال الحاكم : قول ابن معين فيه

---

(١) العلل ومعرفة الرجال٥٦٠٩ .

(٢) الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ .

(٤) التاريخ ٤٠١٤ .

"ليس بشيء" هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه : ليس بشيء ، يعني : لم يسند من الحديث ما يشتغل به "[1] ، ويؤكد ذلك أن الإمام ابن معين نفسه وثقه في موضع آخر فقد قال الدارمي عن ابن معين : " ثقة "[2] ، و قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : " صالح " [3] .

(١) تهذيب التهذيب ٣٧٤/٨ .

(٢) ٧١٨ .

(٣) الجرح والتعديل ١٥٣/٧ .

المبحث الأول : القرائن المتعلقة بأهليته :

١- القرينة الأولى : أن يكون المجرح من غير أهل الجرح و التعديل :

يشترط في الناقد أن يكون خبيراً بقواعد الجرح و التعديل ، و سبل الوصول إلى معـــرفة أحوال الرواة و لا يلزم من ثقة الراوي قبول كلامه في الرواة إذا لم يكن خبيراً بهذا الفن ، لأن الخبرة معنى زائد على الثقة و الضبط و العدالة ، قال الإمام الذهبي : " الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع "[١] ، وقال الحافظ ابن حجر: " القسم الثاني : فيمن ضُعّف بأمر مردود كعدم الاعتماد على المُضعّف ؛ لكونه من غير أهل النقد "[٢] ،و يتضح المقصود بالتطبيق الآتي :

التطبيق(١)

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث كذبه سليمان التيمـــي ، و لم يُعتمد صنيعه ـــ مع أنه ثقة عابد ـــ ؛ لأنه ليس من أهل الجرح والـــتعديل ، و لذا أجاب الحافظ ابن حجر عن صنيع التيمي فقال : " لم يتبين لأي شـــيء تكلم فيه ، و الظاهر أنه لأمر غير الحديث ؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح و التعديل "[٣] .

٢- القرينة الثانية : أن يكون المعدل أعلم بالجرح و التعديل من المجرح :

يرجح النقاد التعديل إذا تبين أن المعدل أعلم بالفن من المجرح و لم تعارض هـــذه القـــرينة بأقوى منها و قد اشتهر بعض المجرحين بتجهيل الثقات الذين لا يعـــرفونهم ، و لا عبرة بصنيعهم إذا خالفوا أهل التعديل ، و من تطبيقات هذه القرينة :

---

(١) الميزان ٣ / ٤٦ ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطائفي .

(٢) هدي الساري ٤٦٠ .

(٣) تهذيب التهذيب ٩ / ٣٩ .

التطبيق(٢)

في ترجمة : محمد بن حماد الطّهْراني صـــــاحب عبدالرزاق ، حيث قال فيه عبد الحق في كتابه الأحكام: " لا يُحتج به ، و أخطأ في حديث "[١] .

و هذا الجرح محل تأمل ؛ لأن عبد الحق خالف فيه تعديل من هو أعلم منه ، قال فيه ابن أبي حاتم : "سمعت منه مع أبي ، و هو : صدوق ثقة"[٢] ، ولذا تعقبه أبـــو الحسن بن القطان ، فقال : " يُفهم ـــ من كلام عبد الحق السابق ـــ أنه ضـــعيف ، وذلك شيء لم يُقله أحد ، بل هو ثقة حافظ ، وهو أحد المختصين بعبد الرزاق [٣]، وممن روى عنه أبو حاتم الرازي ، وقال فيه : " ثقة صدوق "، وروى عنه ابنه أبو محمد بن أبي حاتم ، و كان حافظاً للحديث ثقة ، و أكثر ما حدث به فمن حفظه"[٤] ، والصواب أن الذي نص على توثيقه هو ابن أبي حاتم كمـــا تقـــدم ، ويؤكده كلام الإمام الذهبي في تعقبه لعبد الحق ، حيث قال في الطّهْراني :"صدوق إن شاء الله كبير القدر قد وثقه الدارقطني [٥]، وابن أبي حاتم و حسبك ، وحكى ابن عدي عن منصور الفقيه ، قال : " لم أر من الشيوخ من أحبـــبت أن أكـــون مثلهم يعني في الفضل سوى ثلاثة أولهم : محمد بن حماد الطّهْراني "[٦]

---

(١) الأحكام الوسطى ١/١١٦.

(٢) الجرح و التعديل ٧/٢٤٠

(٣) أشار ابن القطان هنا إلى أن لأبي حاتم و ابنه معرفة خاصة بالراوي ، تميزا بها عن عبد الحق .

(٤) بيان الوهم ٣/٣٣٠/١٠٧٥

(٥) لم أقف عليه إلا في هذا الموضع .

(٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦ / ١٢٤/ ٧٤٤٩ .

التطبيق(٣)

في ترجمة : القاسم بن أمية الحذاء ، حيث ذكره ابن حبان في المجروحين وقال فيه : " يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد " [١] .

و صنيعه محل تأمل ؛ لأنه خالف تعديل الإمام أبي حاتم و الإمام أبي زرعة ، و هما أعلم منه بالرواة فقد قال فيه الإمام أبو حاتم : " ليس به بأس صدوق " [٢]، و قال فيه الإمام أبو زرعة : " كان صدوقاً "[٣] ، و لذا فإن ابن حجر تعقب ابن حبان قائلاً : " شهادة أبي زرعة و أبي حاتم أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له "[٤] .

التطبيق(٤)

في ترجمة : إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي ، حيث قال فيه ابن حزم : " مجهول "[٥] .

و حكم ابن حزم مردود ؛ لأنه مشهور بتجهيل الثقات الذين لا يعرفهم ، و إسماعيل ثقة إمام مشهور وثقه الدارقطني[٦] ،و ابن مَنْده[٧] ، و الحاكم[٨] ،

---

(١) ٢ / ٢١٦ / ٨٧٨ .

(٢) الجرح و التعديل ٧ / ١٠٧ / ٦١٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٧ .

(٥) المحلى ٩ / ٢٩٦ .

(٦) تاريخ بغداد ٣٠٢/٦ .

(٧) اللسان ١ / ٥٤٨ .

(٨) اللسان ١ / ٥٤٨ .

و غيرهم ، و لذا تعقب الحافظ ابن حجر صنيع ابن حزم ، فقال في إسماعيل : " الثقة الإمام النحوي المشهور .... لم يعرفه ابن حزم فقال : مجهول ، هذا هو رمـــز ابن حزم ، و يلزم منه أن لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع على حقيقة أمـــره و من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم : لا نعرفه ، أو لا نعرف حالـــه ، و أمـــا الحكـــم عليه بالجهالة بغير زائد لا تقع إلا من مطلع عليه أو مجازف "[1] .

٣- القرينة الثالثة : نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي :

يرجـــح الأئمة النقاد التعديل بقرينة نزول مرتبة المجرح عن مرتبة الراوي ، كأن يكون المجرح ثقة.

و الـــراوي أوثق منه ، يقول الحافظ ابن حجر في بيان المردود من الجرح : " أشـــد مـــن ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث "[2] .

و لـــذا فإن الأئمة النقاد لا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل غيره ، كما في التطبيقات الآتية :

التطبيق(٥)

في ترجمة : موسى بن مسعود النهدي البصري أبي حذيفة ، حيث كان بُنْدار محمد بن بشار يقول فيه : " ضعيف الحديث ، كتبت عنه ثم تركته "[3] .

---

(١) اللسان ١ / ٥٤٨ .

(٢) هدي الساري ٣٨٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٣٠ .

وردّ الإمـــام ابـــن معين صنيع بُنْدار بأن موسى أوثق منه ، قال ابن مُحْرز للإمـــام ابن معين : " إن بُنْداراً يقع فيه ، فقال : هو خير من بُنْدار ، و من ملء الأرض من مثله "[1] ، و كلامه في تقديمه على بُنْدار محل تأمل ؛ لأن بُنْداراً أوثق مـــنه[2] ، و المقصود هنا الاستدل بعمل الإمام ابن معين بهذه القرينة من حيث الجملـــة بغض النظر عن مدى تحققها في هذا التطبيق ، و ليس الغرض من هذا الـــبحث الفصل في حال الرواة المذكورين في تطبيقاته ، و العبرة فيما أورد من أقوال النقاد بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

التطبيق(٦)

في تـــرجمة : عمرو بن علي الفلاس الحافظ الناقد أبي حفص ، حيث حدث بحـــديث عـــن يحيى القطان ، فتكلم فيه بُنْدار محمـــد بن بشـــار ـــ و هو ثقة مشهور ـــ .

و صـــنيع بُـــنْدار محـــل تأمل ؛ لأنه صاحب كتاب ليس من أهل النقد ، والفلاس حافظ ناقد، قال إبراهيم بن أُورمَة الأصبهاني الحافظ : " حدث عمرو ابـــن علـــي بحديث عن يحيى القطان ، فبلغه أن بُنْداراً قال : ما نعرف هذا من حـــديث يحـــيى ، فقال أبو حفص : وبلغ بُنْدار إلى أن يقول : ما نعرف ، قال إبـــراهيم : وصدق أبو حفص بُنْدار رجل صاحب كتاب ، و أما أن يأخذ على أبي حفص فلا "[3] .

---

(١) ١ / ٢٢٣ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ٩/ ٦١ ، ٣٢٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٨/٧١ .

التطبيق(٧)

في تـــرجمة : وكيع بن الجراح ، حيث ذكر مروان بن محمد الفزاري أنه : رافضي ؟!

وردّوا كلام مروان ؛ لأن وكيعاً خيرٌ منه ، و قد تعقبه الإمام يحيى بن معين فقال : " رأيت عند مروان بن معاوية لوحاً فيه أحاديث مكتوبة ، و فيه أسامي الشـــيوخ : فـــلان رافضي ، و فلان كذا فمر باسم ، فإذا هو يقول : وكيع رافضـــي ؟! فقلت لمروان بن معاوية : وكيع خير منك ، فقال لي مروان : خير مني ؟! قلت : نعم ، فقيل ليحيى : فما قال لك شيئاً ! قال : لو قال لي شيئاً ، وثب أصحاب الحديث عليه فضربوه "[١] .

التطبيق(٨)

في ترجمة : عبد الله بن معاذ الصنعاني ، حيث كذبه عبد الرزاق الصنعاني .

ورد الإمام أبو حاتم صنيع عبد الرزاق ـــ مع أنه ثقة ـــ بأن عبد الله أوثق مـــنه ، فقـــال : " أقـــول : هو أوثق من عبد الرزاق "[٢] ، و في كلامه تأمل بخصـــوص هذا الراوي ؛ لأن عبد الرزاق أوثق من ابن معاذ[٣] ، و المقصود هنا الاســـتدل بعمـــل الإمام أبي حاتم بهذه القرينة من حيث الجملة بغض النظر عن مدى تحققها في هذا التطبيق ، و العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

---

(١) تاريخ الدُّوري ١٧٤٢ .

(٢) الجرح و التعديل ٥ / ٨٠٨ .

(٣) انظر: تهذيب التهذيب : ٨ / ٣٤ ، ٢٧٨ .

التطبيق(٩)

في ترجمة : أحمد بن محمد بن الحسن أبي حامد ابن الشَّرقي ، حيث تكلم فيه ابن عُقْدة .

و قـــد ردّوا كلامه ؛ لأن أباحامد أوثق منه ، فقد قال السَّلمي : " سألت الدارقطني عنه ، فقال : ثقة ، مأمون ، إمام ، فقلت : فما تكلم فيه ابن عُقْدة ؟ فقال : سبحان الله ! و ترى يُؤثر فيه كلامه ؟! و لو كان بدل ابن عُقْدة : يحيى ابن معين ، قلت : و أبو علي الحافظ[١] ، كان يقول ذلك ؟ فقال : و ما كان محـــل أبي علـــي الحافظ ؟! و إن كان مقدماً في الصنعة أن يُسمع كلامه في أبي حامد رحم الله أبا حامد ، فإنه صحيح الدين ، صحيح الرواية "[٢] .

التطبيق(١٠)

في تـــرجمة : أحمد بن الحسن بن خَيْرون البغدادي أبي الفضل ، حيث تكلم فيه ابن طاهر .

و ردّوا كـــلام ابن طاهر ؛ لأن أحمد خيرٌ منه ، فقد تعقبه الإمام الذهبي ، فقـــال في أحمد : " الثقة الثبت محدث بغداد ، تكلم فيه ابن طاهر بقول زيـــف سمج ، فقال : حدثني ابن مرزوق ، حدثني عبد المحسن بن محمد ، قال : سألني ابن خَيْرون أن أحمل إليه الجزء الخامس من تاريخ الخطيب فحملته إليه ، و ردّه عليّ ، و قد ألحق في ترجمة محمد بن علي رجلين ، لم يذكرهما الخطيب و ألحق في تـــرجمة قاضـــي القضاة [٣] الدامغاني ، قوله : و كان نزيهاً عفيفاً ، قال ابن

---

(١) هو : الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري (ت ٣٤٩ هـــ) ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٠٢ .

(٢) السؤالات ١٠٧/١٨ .

(٣) هـــذه مـــن العـــبارات التي ثبت النهي عن مثلها ، فقد قال الإمام مسلم : "حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي وأحـــمـــد ابن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لأحمد ، قال الأشعثي : أخبرنا ، وقال

الجـــوزي : قـــد كنت أسمع من مشايخنا أن الخطيب أمر ابن خَيْرون أن يُلحق وُريقات في كتابه ما أحب أن تظهر عنه قلت : كتابته لذلك كالحاشية ، وخطه معروف ، و لا يلتبس بخط الخطيب أبداً ، و مازال الفضلاء يفعلون ذلك وهو أوثق من ابن طاهر بكثير ، بل هو ثقة مطلقاً " [1] .

٤- القرينة الرابعة : ضعف المجرح :

يـــرجـــح الأئمـــة النقاد التعديل بقرينة ضعف المجرح نفسه ، فلا يعتدون بكلامـــه المخالـــف لـــتعديل من يعتمد كلامه في الجرح و التعديل ، كما في التطبيقات الآتية :

التطبيق(١١)

في ترجمة : عُمير بن سعيد النَّخَعي الصُّهْباني ، حيث قال فيه عبد الغفار ابن القاسم الأنصاري أبو مريم الكوفي : " كذاب " .

و هـــو جرح مردود ؛ لأن عبد الغفار مُتكلم فيه ، وقد تعقبه الإمام أحمد حـــيث يقول أبو داود السِّجِسْتاني : " قلت لأحمد بن حنبل : عُمير بن سعيد ؟ قـــال : لا أعلـــم بـــه بأساً ، فقلت له : فإن أبا مريم قـــال : تسلني عن عُمير

=الآخـــران : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قـــال : "إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك" ، زاد بن أبي شيبة في روايته : "لا مالك إلا الله عز وجل" قال الأشعثي :قال سفيان : "مثل شاهان شاه"، وقال أحمد بن حنبل : "سألت أبا عمرو عن أخنع ؟ فقال : أوضع .

حدثـــنا محمـــد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه قال : "هذا ما حدثنا أبو هريرة ، عـــن رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث ، منها وقال رسول الله ﷺ :" أغيظ رجل على الله يـــوم القيامة وأخبثه وأغيظه عليه ، رجل كان يسمى ملك الأملاك لا ملك إلا لله " ، ٣/١٦٨٨/ ٢١٤٣/ ٣/ ٢١٤٣.

(١) الميزان ١ / ٩٢ .

الكذاب ؟! قال : و كان عالماً بالمشايخ ، فقال أحمد : حتى يكون أبو مريم ثقة ، ثم تكلم بكلامه "[1] ، وقد جاء في رواية العقيلي بيان هذا الكلام حيث يقول الإمـــام أحمد في أبي مريم : " كان يحدث بلايا في عثمان ، و كان يشرب حتى يبول في ثيابه "[2] .

وفي رواية محمد بن عوف الحمصي يقول الإمام أحمـــد في أبي مريم : " ليس بثقة ، كان يحدث ببلايا في عثمان ﷺ ، و عامة حديثه بواطيل "[3] .

التطبيق(١٢)

في تـــرجمة : عـــبـــــد الله بن المبارك ، و وكيع بن الجراح ، و عيسى بن يونس ، حيث تكلم فيهم أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني .

وقـــد ردوا كلامـــه ؛ لأن هؤلاء أئمة وهو لا شيء ، و تعقبه الإمام أحمد حـــيث يقول علي بن عثمان النُفيلي له : " قلت له ـــ يعني أحمد بن حنبل ـــ : إن أبا قتادة كان يتكلم في وكيع ، و عيسى بن يونس ، و ابن المبارك ؟! فقال : من كذب أهل الصدق ، فهو الكاذب "[4] .

التطبيق(١٣)

في تـــرجمة : شـــعبة بن الحجاج ، و ابن عُليّة ، و أبي عوانة ، وغيرهم من الثقات ، حيث تكلم فيهم علي بن عاصم بن صُهيب القرشي مولاهم الواسطي أبو الحسن .

---

(١) سؤالاته ٣٤٢ .

(٢) الضعفاء ١٠٧٥ .

(٣) الجرح و التعديل ٣ / ٥٣ .

(٤) تاريخ بغداد ١٣ / ٥٠٠ .

و قـــد ردّوا صـــنيعه ؛ لأن فيه نظراً ، و تكلم فيه غالب النقاد ، فقد قال الإمـــام شعبة بن الحجاج : " لا تكتبوا عنه "[١] .

و كذبه خالد الحذاء[٢] ، و يزيد بن هاروون [٣] ، والإمام ابن معين [٤] .

وقـــال الإمام البخاري : " يتكلمون فيه " [٥] ، و قال مرة : " ليس بالقوي عندهم " ، و أورد في ترجمته تكذيب خالد الحذاء له[٦] .

وقال الإمام النسائي : " متروك الحديث "[٧] ، وقال مرة : " ضعيف "[٨] و قال الإمام أبو زرعة : " ترك الناس حديثه "[٩] .

و قال الحافظ ابن عدي فيه : " أنكر الناس على علي بن عاصم حديث ابن ســـوقة هـــذا ، و رواياته عن خالد الحذاء كما ذكرت ، على أن سائر أحاديثه أيضـــاً يشبه بعضها بعضاً ، و الضعف بيّن على حديثه ، و ابناه خير منه الحسن وعاصم ؛ لأنه ليس لابنيه من المناكير عشر ما له "[١٠] ، و تكلم فيه غيرهم .

هذا إضافة إلى كثرة وقيعته في المحدثين ، فقد قال عفّان بن مسلم الصفّار : " قدمت أنا و بَهْز واســـــطاً ، فدخلنا على علي بن عاصم ، فقال : من بقي

---

(١) البرذعي ٣٩٧ .

(٢) التاريخ الكبير ٦/ ٢٩٠ .

(٣) البرذعي٣٩٦ .

(٤) ابن محرز ٢/١ ، و الكامل ١٩١/٥ .

(٥) التاريخ الأوسط ٢٦٥/٢ .

(٦) الضعفاء الصغير ٢٥٤ ، التاريخ الكبير ٦/ ٢٩٠ .

(٧) الكامل ١٩١/٥ .

(٨) الضعفاء و المتروكون ٤٣٠ .

(٩) البرذعي ٣٩٤ .

(١٠) الكامل ١٩٣/٥ .

من أهل البصرة ؟ فلم نذكر له إنساناً إلا استصغره ؟! ، فقال بَهْز : ما أرى هذا يُفلح "[1] .

و قال علي بن المديني :" أتيته بواسط فذكرت جريراً ، فقال : لقد رأيته ناعساً ما يعقل ما يُقال له ؟! و مرّ ذكر أبي عوانة ، فقال : وضاع ذاك العبد ؟! و مرّ ذكر ابن عُلية ، فقال : ما رأيته يطلب حديثاً قط ؟! و ذكر شعبة فقال : ذاك المسكين كنت أكلم له خالداً الحذاء حتى يُحدثه ؟! "[2] .

التطبيق(١٤)

في ترجمة : عمر بن مُسَاور ، وقيل : عمرو بن مُسَاور ، وقيل : عمرو بن ساور ، و قد ذكر له أحمد بن حفص حديثاً ، ثم قال :" قيل لمحمد بن جامع البصري : إن عفان يروي هذا ، فيقول : عن عمر ، فقال : أخطأ عفان ، كان عمرو جاري " .

و تخطئة ابن جامع لعفان بن مسلم الصفّار مردودة ؛ لأن ابن جامع ضعيف ، و عفان ثقة ثبت و قد تعقبه الإمام ابن عدي ، فقال : " هو الذي أخطأ ، و عفان ثقة ، و محمد بن جامع ضعيف وكان أبو يعلى لا يحدثنا عن محمد بن جامع إلا ويقول : و كان ضعيفاً "[3] .

---

(١) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٠٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٠٣ .

(٣) الكامل ٦ / ١٢١ .

التطبيق(١٥)

في تـــرجمة : يـــونس بن بُكير الشيباني الكوفي أبي بكر ، فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : " قال لي يحيى الحِمّاني : لا نستحل الرواية عنه "[١] .

و كـــلام يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني مردود ؛ لأن ابن الحِمّاني متكلم فيه وقال الإمام الذهبي : "هو أوثق من الحِمّاني بكثير "[٢] .

التطبيق(١٦)

في ترجمة : عبد الله بن عطاء الإبراهيمي ، حيث كذبه هبة الله السّقطِي .

و هو جرح مردود ؛ لأن هبة الله فيه نظر ، و قـــد تعقبه الإمام الذهبي ، فقال : " كذبه هبة الله السّقطِي ، لكن السّقطِي تالف " [٣] .

التطبيق(١٧)

في ترجمة : مبشر بن إسماعيل الحلبي ، حيث ضعّفه عبد الباقي بن قانع .

و هـــو جرح مردود ؛ لأن في ابن قانع كلاماً ، و قد قال الإمام الذهبي في إسماعيل الحلبي : " تُكلم فيه بلا حجة "[٤] ، و قال الحافظ ابن حجر : " كذا قـــال ، و لم يذكـــر مـــن تكلم فيه و لم أر فيه كـــلاماً لأحد من أئمة الجرح والـــتعديل ، لكـــن قـــال ابن قانع في الوفيات : إنه ضعيف و ابن قانع ليس بمعتمد " [٥] ، و قال في موضع آخر : " مبشر بن إسماعيل ، ضعّفه ابن قانع ، و هو أضعف منه "[٦] .

---

(١) سؤالاته ٢٠١ .

(٢) الميزان ٧ / ٣١٢ .

(٣) الميزان ٤ / ١٤٧ .

(٤) الميزان ٦ / ١٦ .

(٥) هدي الساري ٤٤٣ .

(٦) هدي الساري ٤٦٣ .

التطبيق(١٨)

في ترجمة : السَّري بن يحيى بن إياس الشيباني أبي الهيثم البصري ، قال الأزدي :" حديثه منكر ". و تعقبه الإمام ابن عبد البر ، و الإمام الذهبي ، وقال: " آذى أبو الفتح نفسه ، و قد وقف أبوعمر بن عبد البر على قوله هذا ، فغضب أبوعمر ، و كتب بإزائه : السَّري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب ـــ يعني الأزدي ـــ مائة مرة "[١] .

التطبيق(١٩)

في ترجمة : العلاء بن هارون الواسطي ، حيث قال فيه أبو زرعة : " ثقة "[٢] .

و خالفه الأزدي فذكره في الضعفاء و قال : " مضطرب الحديث " ، وصنيع الأزدي محل تأمل لأنه غير عمدة، و قد خالف أبا زرعة و هو أعلم منه بالرجال، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر قائلاً : " فعل الأزدي غير عمدة مع توثيق أبي زرعة "[٣] .

التطبيق(٢٠)

في ترجمة : أبان بن إسحاق المدني ، حيث قال فيه أبو الفتح محمد بن الحسن الأزدي : " متروك " .

و هو جرح مردود ؛ لأن الأزدي مُتكلم فيه إضافة إلى تشدده ، و قد تعقبه الإمام الذهبي فقال : " لا يُترك ، فقد وثقه أحمد و العجلي ، و أبو الفتح

---

(١) الميزان ٢ / ١١٨ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠١ .

(٢) الجرح والتعديل ٦ / ٣٦٢ / ١٩٩٨ .

(٣) تهذيب التهذيب ٨ / ١٧٢ .

يســـرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرّح خلقاً لم يسبقه أحـــد إلى التكلم فيهم ، و هو المُتكلم فيه "[1] .

وفي تـــرجمة : أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطِي ، قال الأذي فيه : " منكر الحديث غير مرضي ".

وتعقبه الحافظ ابن حجر ، فقال : " لا عبرة بقول الأزدي ؛ لأنه هو ضعيف فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات "[2] .

وفي ترجمة : إسرائيل بن موسى البصـــري ، قال الأزدي فيه : " فيه لين " وتعقـــبه الحـــافظ ابـــن حجر ، فقال : " الأزدي لا يُعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف "[3] .[4]

التطبيق(٢١)

في ترجمة : جعفر بن محمد بن جعفر العباسي المحدِّث ، حيث غمزه تميم بن أحمد بن أحمد البَنْدَنيجي بأنه زوَّر سماعاً في جزء .

وهو جرح مفسر مردود ؛ لأن تميماً فيه نظر ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر ، فقال: " تميم تقدم في ترجمته أنه ضعيف ، و أن ابن الأخضر كذبه ، فكيف يحتج بتجريحه ؟! "[5] .

---

(١) الميزان ١ / ٦١ .

(٢) هدي الساري ٣٨٦ .

(٣) هدي الساري ٣٩٠ .

(٤) انظر أيضاً تعقب الحافظ ابن حجر له في : ترجمة حماد بن دليل المدائني / تهذيب التهذيب ٣ / ٨.

(٥) اللسان ٢ / ١٥٨ .

التطبيق(٢٢)

في ترجمة : حماد بن أسامة الكوفي أبي أسامة ، حيث رماه سفيان بن وكيع بسرقة الحديث .

و هـــو جرح مردود ؛ لأن سفيان ضعيف ، و قد تعقبه الحافظ ابن حجر ، فقال : " شذَّ الأزدي فذكره في الضعفاء ، و حكى عن سفيان بن وكيع قال : كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها و ينسخها ، قال سفيان بن وكيع : إني لا أعجـــب ، كيف جاز حديثه ؟! كان أمره بيناً ، و كان من أســـــرق الـــناس لحـــديث جيد. انتهى ، و سفيان بن وكيع لا يُعتد به ، كما لا يُعتد بالناقل عنه و هو أبو الفتح الأزدي ، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد ، و أبو أسامة قد قال أحمد فيه : كان ثبتاً ما كان أثبته ، لا يكاد يخطئ "[١] .

التطبيق(٢٣)

في ترجمة : جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَبِّي الرازي أبي عبد الله ، حيث ذكـــــر سليمان بن داود الشَّاذكُونِي البصري ما يدل على تدليسه .

وهـــو مـــردود ؛ لأن الشَّاذكُونِي فيه نظر ، و قد تعقبه الحافظ ابن حجر فقـــال : " روى الشَّـــاذكُونِي عنه ما يدل على التدليس ، لكن الشَّاذكُونِي فيه مقال "[٢] .

التطبيق(٢٤)

في تـــرجمة : حمـــيد بن أبي حميد الطويل أبي عبيدة ، حيث قال سفيان بن عيينـــة : " كان عندنا شُوَيِّب بصري ، يقال له : دُرُسْت ، فقال لي : إن حميداً

---

(١) هدي الساري ٣٩٩ .

(٢) هدي الساري ٣٩٥ .

قـــد اختلط عليه ما سمع من أنس ، فأسأل حميداً عنها فيقول : سمعت أنساً إلا شيئاً يسيراً ، فكنت أقول له : أخبرني بما شئت عن غير أنس ، فأسأل حميداً عنها فيقول : سمعت أنساً " [1] .

و هو جرح مردود ؛ لأن دُرُسْت لا شيء ، و قد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : " حكاية سفيان عن دُرُسْت ليست بشيء ، فإن دُرُسْت هالك "[2] .

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٣٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣ / ٣٦ .

المبحث الثاني : القرائن المتعلقة بمعرفته بالراوي :

يتـــرجح التعديل باختصاص المعدل بمعرفة زائدة بالراوي إما لطول صحبته للراوي ، أو لأنه بلديه أو أكثر سبراً لمروياته من المجرح ، أو لتأخر وفاة المعدل عـــن المجرح ، و نحو ذلك ، و في ذلك يقول الحافظ ابن حجر : " القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود كعدم الاعتماد على المضعف لكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه ، أو بحاله ، أو لتأخر عصره ، و نحو ذلك "[1] ، و من قرائنه :

٥- القرينة الأولى : أن يكون المعدل أكثر سبراً لمرويات الراوي من المجرح :

التطبيق(٢٥)

في ترجمة : إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وعُقيل بن خالد الأيلي ، حيث تكلم فيهما الإمام يحيى بن سعيد القطان ، وردوا صنيعه ؛ لأن أهل التعديل أعلم بهما منه ، فقد قال عبد الله بن أحمد : " سمعت أبي يذكره : قال : ذُكر عند يحيى بن سعيد : عُقيل ، و إبراهيم بن سعد فجعل كأنـــه يضـــعفهما ، يقول : عُقيل و إبراهيم بن سعد ؟! عُقيل و إبراهيم بن ســـعد ، قـــال أبي : و أيـــش يـــنفع هـــــذا ؟! هـــؤلاء ثقـــات لم يخبرهما يحيى " [2] .

التطبيق(٢٦)

في ترجمة : يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقان ، حيث قال فيه موسى بن هـــارون : " أشهد أنه يكذب " ، و صنيعه محل تأمل ؛ فالذي يظهر أنه لم يخبر حالـــه ، و لذا قال فيه الدارقطني : " لا بأس به ، لم يطعن فيه أحد بحجة"[3]،

---

(١) هدي الساري ٤٦٠ .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٤٦/ ٧٧ .

(٣) سؤالات الحاكم ٢٣٩ .

وقال الذهبي : "الدارقطني من أخبر الناس به "[1] ، و سياق كلام الدارقطني يدل عليه حيث ذكر أنه تحقق مما قيل فيه ، و لا يكون إلا بسبر مروياته .

و لعل موسى لم يقف على متابع لبعض مرويات يحيى فكذبه ، في حين وقف عليه غيره ، كما في ترجمة همام بن يحيى الآتية ، و قيل: إن مراد موسى الكذب في كلامه ، قال الذهبي :"عنى في كلامه و لم يعن في الحديث ، و الله أعلم "[2] .

التطبيق(٢٧)

في ترجمة : عبد الله بن فَرّوخ ، حيث قال فيه أبوحاتم : " مجهول "[3] .

و الذي يظهر أنه لم يخبر حاله ، بدليل أنه لم يذكر له راوياً غير مبارك بن أبي حمزة ، و حكم على مبارك أيضاً في الموضع نفسه بقوله : " مجهول " ، و قد روى عدد من الرواة عن عبد الله وأخرج له الإمام مسلم ، و غيره ، ولذا فإن الإمام الذهبي تعقب أباحاتم قائلاً : " بل صدوق مشهور ، حدث عنه جماعة ، ووثقه العجلي "[4] .

التطبيق(٢٨)

في ترجمة : همام بن يحيى بن دينار العَوْذي أبي عبد الله ، حيث ضعفه يحيى بن سعيد القطان ، قال عمرو بن علي : " كان يحيى بن سعيد لا يُحدث عن همام ، و كان عبد الرحمن يحدث "[5] .

---

(١) الميزان ٤ / ٣٨٧ .

(٢) الميزان ٤ / ٣٨٧ .

(٣) الجرح و التعديل ٥ / ١٣٧ / ٦٣٨ .

(٤) الميزان ٢ / ٤٧١ .

(٥) تهذيب التهذيب ١١ / ٦٠ .

و صنيعه محل تأمل ؛ فالذي يظهر أنه لم يخبر حاله ، و قد رجع عن كلامه فيه .

و لـــذا تعقبه النقاد فقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي : " ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى ، لم يكن له به علم و لا مجالسة "[1] ، و قال عفان : " كان يحـــيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يُنكره ، فكف يحيى بعد عنه "[2] .

التطبيق(٢٩)

في ترجمة : سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، حيث قال علي بن المديني : " سمعـــت يحيى ـــ و سُئل عن سُهيل بن أبي صالح و محمد بن عمرو ـــ فقال : محمد أعلى "[3] .

و ردوا صـــنيع يحيى القطان ؛ لأن أهل التعديل أعلم بالراوي منه ، فقد قال محمد بن علي الوراق : " سمعت أحمد بن حنبل سُئل ، فقيل له : سُهيل بن أبي صالح كيف حديثه ؟ صالح ، قيل له : إن يحيى القطان يُقدم محمد بن عمرو على سُهيل ! فقال : لم يكن له بسُهيل علم ، و قد كان جالس محمد بن عمرو "[4] .

التطبيق(٣٠)

في تـــرجمة : حميد بن الربيع بن حميدالخزاز أبي الحسن اللخمي الكوفي قدم بغـــداد ، حيث تكلم فيه الإمام ابن معين ، و تعقبه الإمام أحمد محتجاً بمعرفته

---

(١) تهذيب التهذيب ١١ / ٦٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ١١ / ٦٠ .

(٣) ضعفاء العقيلي ٦٥٩ .

(٤) ضعفاء العقيلي ٦٥٩ .

الخاصة به ؛ لأنه جالسه ، و رافقه ، فقد قال المَرُّوذي : " سألت أحمد بن حنبل عن حميد الخزاز ؟ فقلت له : إن يحيى يتكلم فيه ، قال : ما علمته إلا ثقة ، قد كـــنا نقـــدم عليه إلى الكوفة فنترل عنده فيفيدنا عن المحدثين ، ثم قدم إلى بغداد ليسمع التفسير من حسين المَرْوَزي فترل عندي وطبخنا له كرنبية فلما كان الليلة الثانية طبخنا له كُرُنْبية[1] فلما كان الليلة الثالثة طبخنا له كرنبية ، فقال : يا أبا عـــبد الله ما يحسنون بيتكم يطبخون إلا كُرُنْبية ! قال ، فقلت له : إني سمعتك تقول بالكوفة : إن نساء آل خراسان يجيدون طبخ الكُرُنْبية "[2] .

و قال المَرُّوذي أيضاً : " سألت أبا عبد الله عن حميد الخزاز ؟ قال :كنا نزلنا عليه أنا وخلف أيام أبي أسامة ، وكان أبو أسامة يكرمه ، قلت : يكتب عنه ؟ قال : أرجو وأثنى عليه ، قلت : إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً ، وقـــال : رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عُبيد بن يعيش ثم ادعاه ، قلت : يا أبا زكريا أنت سمعت عُبيد بن يعيش يقول هذا ؟ قال : لا ولكن بعض أصحابنا أخبرني ، و لم يكن عنده غير هذا ؟! فغضب أبو عبد الله وقال : سبحان الله ! يُقـــبل مثل هذا عليه ؟! يسقط رجل مثل هذا ، قلت : يكتب عنه ؟ قال : أرجو "[3] .

و قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " كان أبي يحسن القول في حميد الخزاز ، وقال : كان يطلب معنا الحديث ، ورأيته على باب أبي أسامة يفيد الناس "[4] .

---

(١) الكُرُنْبية ، هي : السِّلْق طعام يطبخ من بقلة مائية حلوة الطعم ، و البري منه مرُّ الطعم ، و علاج لسم الأفاعي . لسان العرب ، و القاموس المحيط ، مادة : (كرب) ، (و سلق) .

(٢) تاريخ بغداد ٨ / ١٦٢ .

(٣) تاريخ بغداد ١٦٢/٨.

(٤) تاريخ بغداد ٨ / ١٦٢.

٦- القرينة الثانية : أن يكون الراوي من شيوخ المعدل :

هـــذا هو الأصل في الباب إذا لم تعارض هذه القرينة بأقوى منها سيما إذا فُسر الجرح بقادح مؤثر كلي ، و من تطبيقاته :

التطبيق(٣١)

في تـــرجمة : محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْرِيف أبي أحمد الجُـــرجاني الحافظ ، حيث ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث في النوع الثاني والســـتين معـــرفة من خلط في آخر عمره ، فقال : " وممن بلغنا عنه ذلك من المتأخـــرين أبو أحمد الغِطْرِيفي الجرجاني وأبو طاهر حفيد الإمام ابن خزيمة فقد ذكر الحافظ أبو علي البَرْذَعِي في معجمه أنهما اختلطا في آخر عمرهما "[١] .

و قـــد تعقبه العراقي مستدلاً بصنيع السهمي حيث ذكره في تاريخ جرجان و لم يذكـــر فيه اختلاطاً[٢] و هو أعرف به ؛ لأنه من شيوخه ، قال العراقي : " وأمـــا الغِطْرِيفـــي فلم أر من ذكره فيمن اختلط غير ما حكاه المصنف عن الحـــافظ أبي علي البَرْذَعِي ، وقد ترجمه الحافظ حمزة السهمي في تاريخ جرجان فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك وهو أعرف به فإنه أحد شيوخ حمزة "[٣] .

٧- القرينة الثالثة : أن يكون المعدل بلدي الراوي :

الأصل أن أهل البلد المعتمدين في الجرح و التعديل أعلم بالراوي من غيرهم إلا إذا خُولفت هذه القرينة بأقوى منها ، كأن يشتهر أهل هذا البلد بالتشدد ، أو أن تكـــون بين الناقد و بلديه الراوي مشـــــاحنة ، أو أن ينتقل الراوي في

---

(١) ٣٩٧ .

(٢) ١٠٢٠ .

(٣) التقييد و الإيضاح ٤١١ .

آخـــر حياته إلى بلد المعدل ، قال علي بن الحسين بن الجُنيد : " كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير [1] فيهم " [2] قال الذهبي : " يعني : يقتديان بقوله في أهل بلده "[3] .

و قـــال أبوبكر بن الأثْرم : " سمعت أبا عبد الله يُسأل عن : عبد العزيز بن عبيد الله الذي روى عنه إسماعيل بن عياش ؟ فقال : كنت أظن أنه مجهول حتى ســـألت عـــنه بحمـــص فإذا هو عندهم معروف، ولا أعلم أحداً روى عنه غير إسماعيل ، و قالوا : من ولد صهيب " [4] ، و عبد العزيز حمصي .

و قال أبو زرعة الدمشقي : " سمعت أحمد بن حنبل ، يُسأل : من الثبت في نافـــع : عُبيد الله ، أم مالك ، أم أيوب ؟ فقدَّم عُبيدالله بن عمر ، و فَضَّلَه بِلُقِي ســـالم و القاســـم ، و قـــال : هـــو من أهل البلد ، يُريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم "[5] .

ووجـــه الدلالـــة أن عُبـــيد الله تميّز بأمرين مجتمعين ، هما : أنه بلدي نافع وكلاهمـــا مدني ، و أنه لقي سالم بن عبد الله بن عمر القرشي المدني الثقة الثبت أحد الفقهاء السبعة ، و القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق الثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، و من تطبيقات ما سبق :

---

(١) هو : محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي الحافظ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٥٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٥٦ .

(٤) تهذيب الكمال ١٨ / ٣٤٦٢ .

(٥) التاريخ ١٠٧٥ .

التطبيق(٣٢)

في ترجمة : عبد الله بن واقد الحراني أبي قتادة ، حيث قال جعفر بن أبان : " سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو جعفر بن نُفيل يُحدث عن أبي قتادة ، فقلت : أي شـــيء يصنع بهذا ؟ فسمع أبو عبد الله فقال : دعه فإن القوم أعرف بأهل بلدهم ، و أبو جعفر أهل أن يُقتدى به "[١] .

التطبيق(٣٣)

في ترجمة : عتاب بن بشير الجَزَري الحراني، حيث لم يرو عنه عبد الرحمن بن مهدي ، وروى عنه أبو جعفر النُفيلي الحراني ، و سأل أبو داود الإمام أحمد عنه فقـــال : " كان عبد الرحمن كف عن حديثه ، قلت : كيف تراه ؟ قال : أبو جعفر يُحدث عنه يعني النُفيلي ، قلت : نعم ، قال : أبو جعفر أعلم به "[٢] .

التطبيق(٣٤)

في تـــرجمة : عـــبد السلام بن حرب النهدي الكوفي ، حيث تكلم فيه أهل بغداد .

و صـــنيعهم محل تأمل ؛ لأنهم خالفوا فيه أهل الكوفة و هم أعلم به ؛ لأنهم أهل بلده ، فقد أورده العجلي في الثقات ، و قال : " هو عند الكوفيين ثقة ثبت والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، و الكوفيون أعلم به " [٣] .

---

(١) المجروحون ٢ / ٣٠ .

(٢)سؤالات أبي داود ١/ ٢٧٢ .

(٣) ترتيب معرفة الثقات ٢/٩٤

التطبيق(٣٥)

في تـــرجمة : أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني ، حيث تكلم فيه أهل بلده حرّان ، و لم يُعتمد كلامهم فيه ؛ لأنهم يتشددون في الجرح فيضعفون الراوي بغير مؤثر لاسيما أن هذا الراوي قد انتقل في آخر حياته إلى بلد المعدل و مات فيها ، قال الميموني : " قلت لأحـــمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ، أحمد بن عبد الملك بن واقد ؟ فقال لي : قد مات عندنا ، ورأيته كيساً وما رأيت بأساً ، رأيـــته حافظاً لحديثه ، قلت :ضبطه ؟ قال :هي أحاديث زهير ، وما رأيت إلا خيراً وصاحب سنة ، قد كتبنا عنه ، قلت : أهل حرّان يُسيئون الثناء عليه ! قال لي : أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان ؛ هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له ، فرأيت أمره عنده أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن "[1] .

التطبيق(٣٦)

في تـــرجمة : محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي ، حيث تكلم فيه بلديه : الحـــافظ مُطين ، و لم يُعتمد كلامه فيه ؛ لأن بينهما مشاحنة ، قال الإمام ابن عدي : " كان محمد بن عبد الله الحضرمي مطين ، يُسيء الرأي فيه ، ويقول : عصـــا موسى تلقف ما يأفكون ، وسألت عَبْدان عنه ؟ فقال : كان يخرج إلينا كـــتب أبيه المسند بخطه في أيام أبيه وعمه فيسمعه من أبيه ، قلت له : وكان إذ ذاك رجـــلاً ؟ قـــال : نعم" و قال أيضاً : "محمد بن عثمان هذا على ما وصفه عَبْدان لا بأس به ، وابتلى مطين بالبلدية ؛ لأنهما كوفيان جميعاً ، قال فيه ما قال وتحول محمد بن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد وترك الكوفة ، و لم أر له حديثاً منكراً فأذكره "[2] .

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٢٦٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٢٩٥ .

٨- القرينة الرابعة : أن يكون الجرح بعدم معرفة الناقد للراوي :

يحكم الأئمة النقاد على الرواة بمصطلحات دقيقة المعنى تبين أحواله الرواة ، و تُظهر مدى معرفة النقاد بهم ، و لذا فإن الناقد منهم إذا لم تكن له معرفة بالراوي و لا مروياته قال فيه : "لا أعرفه " و لا يحكم عليه بالجهالة ؛ لأنها مبنية على سبر مرويات الراوي ، قال الحافظ ابن حجر : "من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم : لا نعرفه ، أو لا نعرف حاله ، و أما الحكم عليه بالجهالة فمعنى زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف "[(١)] ، لكن إذا لم يوقف على تعديل معتمد للراوي فلا فرق بين هذا الحكم و الحكم عليه بالجهالة ، فمن لم يعرفهم الأئمة النقاد لا تفيده معرفة غير نقاد المحدثين ، و يتضح المقصود بما في ترجمة : داود بن عمرو الضّبي ، حيث قال ابن مُحْرز : " سمعت يحيى ، وسُئل عن : داود بن عمرو الضّبي ؟ فقال : لا أعرفه ، من أين هو ؟ قلت : يترل المدينة ، قال : مدينتنا أو مدينة الرسول ؟ قلت : مدينة أبي جعفر ، قال : عمن يحدث ؟ قلت : عن منصور بن الأسود ، و صالح بن عمر ، و نافع بن عمر ، فقال : هذا شيخ كبير ، من أين هو ؟ قلت : من آل المسيب ، فقال : أما لهذا أحد يعرفه ؟ قلت : بلى ، بلغني عن سَعْدويه أنه سُئل عنه فقال : ذاك : المشؤوم ما حدث بعد ، و عرفه ، فقال : سَعْدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا ، ثم بلغني عن يحيى بعد ، أو سمعته ، و سُئل عنه ، فقال : لا بأس به "[(٢)] .

---

(١) اللسان ١ / ٥٤٨ / ترجمة : إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي .

(٢) ١ / ١٩٣ .

و هذه تطبيقات تُبين أن الراوي قد تخفى حاله على ناقد ، و يكون معروف العدالة عند غيره من المعتمدين في الجرح و التعديل .

التطبيق(٣٧)

في تـــرجمة : عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس ، حيث قال فيه الإمام ابن معين : " لا أعرفه "[١] .

و الـــذي يظهر أنه لم يطلع على حقيقة أمره ، و لهذا عدل عن الحكم عليه بالجهالة ، و يقول الحافظ ابن عدي : " إذا قال مثل ابن معين لا أعرفه ، فهو مجهول غير معروف ، و إذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره ؛ لأن الرجال بـــابن معـــين تسبر أحوالهم "[٣] ، و أراد ابن عدي أن معرفة غير المعتمدين في الجرح و التعديل في هذه الحال لا تُفيد بدليل صنيعه التالي عند ترجمة سفيان بن عقبة .

و الأصل جهالة حال من لا يعرفه الإمام ابن معين أو غيره من جهابذة النقاد إذا لم يوقف على تعديل معتمد له ، و عبد الرحمن قد عرفه ابن يونس ، و ذكره ابن خلفون في الثقات .

و قـــد ســـقطت لفظـــة : " مثل " من كلام ابن عدي في نسخة تهذيب التهذيب، و لذا علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن عدي بقوله : " لا يتمشى في كل الأحوال فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة و العدالة و عرفه غيره فضلاً عن معرفة العين ، لا مانع من هذا ، و هذا الرجل قد عـــرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر و المغرب، و قد ذكره ابن خلفون في الثقات"[٣] .

---

(١) تاريخ الدارمي ٤٨١ .

(٢) الكامل ٥ / ٤٨٥ / ١١٢٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٦ / ١٩٧ .

التطبيق(٣٨)

في ترجمة : سفيان بن عقبة الكوفي ، حيث قال فيه الإمام ابن معين : " لا أعرفه "[١] .

و قد عرفه الإمام ابن عدي فقال : " قول يحيى بن معين : لا أعرفه، إنما يعني أنه لم يره و لم يكتب عنه ، فلم يخبر حاله ، و هو عندي لا بأس به و برواياته "[٢] .

التطبيق(٣٩)

في ترجمة : الجراح بن مَلِيح البَهْراني الحمصي ، حيث قال عثمان بن سعيد الدارمي : "سألت يحيى بن معين عن الجراح بن مَلِيح البَهْراني الحمصي ؟ فقال : لا أعرفه "[٣] .

و قد عرفه غيره ، فقال الإمام ابن عدي : " قول يحيى بن معين : لا أعرفه ، كأن يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول : لا أعرفه ، والجراح بن مَلِيح هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد "[٤] .

وقال أبوحاتم فيه : " صالح الحديث "[٥] ، و قال النسائي : " ليس به بأس "[٦] .

---

(١) تاريخ الدارمي ٣٧٠ .

(٢) الكامل ٤ / ٤٧٥ / ٨٤١ .

(٣) ٢١٤ .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٠٨.

(٥) الجرح و التعديل ٢ / ٥٢٣ .

(٦) تهذيب التهذيب ٢ / ٦٠ .

و يظهـــر أن الإمام يحيى بن معين قد عرفه بعد ذلك ، ففي موضع آخر قال فيه: " ليس به بأس "[1] .

التطبيق(٤٠)

في تـــرجمة : نـــوح بن المختار ، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم : " شيخ لا يُعرف "[2] .

وقد عرفه الإمام يحيى بن معين فقال : " ثقة "[3] ، ولذا قال الإمام الذهبي: " قال أبو حاتم : لا يُعرف ، وليس بجرح ، فقد عرفه يحيى ووثقه "[4] .

التطبيق(٤١)

في تـــرجمة : موسى بن داود البصرى صاحب اللؤلؤ ، حيث قال فيه الإمام أبو حاتم : "مجهول لا أعرفه "[5] .

وقد عرفه الإمام يحيى بن معين فقال : " ثقة "[6] ، ولذا قال الإمام الذهبي: " ما ضره عدم معرفة أبي حاتم له مع توثيق مثل يحيى له "[7] .

التطبيق(٤٢)

في تـــرجمة : محمـــد بـــن مسعود ، حيث قـــال فيه الإمـــام أبو حاتم : " مجهول "[8] .

---

(١) رواية الدُّوري ٥٣٥٧ ، و ابن الجنيد ٥٢٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٨ / ٤٨٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٨ / ٤٨٣ .

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٧ / ٥٥ .

(٥) الجرح والتعديل ٨ / ١٤١ .

(٦) الجرح والتعديل ٨ / ١٤١ .

(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦ / ٥٤١ .

(٨) الجرح والتعديل ٨ /١٠٦ .

و تعقبه الإمام الذهبي قائلاً : "ما هو بمجهول ، هو العجمي نزيل طرسوس صدوق كبير المحل ولكن ما عرفه أبو حاتم "[1] .

التطبيق (٤٣)

في ترجمة : عمر بن عثمان بن عمر أبي حفص التيمى المدني ، حيث قال فيه الإمـــام يحيى بن معين : "ما أعرفه "[2] ، ووافقه ابن عدي فقال : " هو كمـــا قال "[3] ، و قال ابن أبي حاتم : " يعني أنه مجهول "[4] .

و صـــنيع ابن أبي حاتم محل تأمل ، و تقدم تحرير هذه المسألة [5] ، و لعله لم يقف على تعديل معتمد للراوي .

و قـــد عـــرفه غيرهـــم فذكره ابن حبان في الثقات ، و قال : " مستقيم الحـــديث "[6] ، و قـــال الحافظ ابن حجر : " قول ابن عدي : هو كما قال ، عجيب ، فقد عرفه غيرهما حق المعرفة "[7] .

التطبيق (٤٤)

في ترجمة : عمرو بن الوليد الأغضف ، حيث قال فيه الإمام يحيى بن معين : " كان قاضياً لم أكتب عنه ، لا أعرفه "[8] .

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦ / ٣٣١ .

(٢) تاريخ الدارمي ٢٩ .

(٣) الكامل ٦ / ١٣١ .

(٤) الجرح والتعديل ٦ / ١٢٤/ ٦٧٤ .

(٥) في تمهيد هذه القرينة ص ١٢٩.

(٦) ٨ / ٤٤١ .

(٧) تهذيب التهذيب ٧ / ١٣١ .

(٨) من كلام أبي زكريا للدقاق ١٧ .

و يظهـــر أن الإمام قد عرفه بعد ذلك ، حيث ذكر البخاري عنه أنه قال : "كان على قضاء فارس وما أرى به بأساً "[1] .

و كذا روى ابن أبي حاتم ، فقال : " أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ـــ فيما كتب إليّ ـــ قال : سألت يحيى بن معين عن عمرو بن الوليد الأغضف ؟ فقال : كان على قضاء فارس ما أرى به بأساً "[2] .

و قال ابن عدي : " له أحاديث حسان غرائب وأرجو أنه لا بأس به "[3] .

---

(١) التاريخ الكبير ٦/ ٣٧٩ /٢٦٩٧.

(٢) الجرح والتعديل ٦ / ٢٦٦ .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ /١٤٥ .

المبحث الثالث : القرائن المتعلقة بتشدده :

٩- القرينة الأولى : شهرة المجرح بالتشدد :

المتكلمون في الرواة على مراتب من حيث التشدد و التوسط و التساهل، والصنف الأول هم المقصودون هنا ، و وصفوا بالتشدد ؛ لأنهم يحطون الراوي عن مرتبته بغلط لا يقتضي إنزاله عنها أو يُفسرون الجرح بما لا يُؤثر في الراوي من حيث الضبط و العدالة ، أو قد يستعجل أحدهم فيُجهِّل الراوي الذي لا يعرفه ، مع شهرة هذا الراوي بالثقة! ، و قد يكون صحابياً كما يصنع ذلك ابن حزم ، وكذا أبوحاتم الرازي لكن له مصطلح خاص في المجهول ، قال الحافظ ابن حجر : " كذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة ، لا يُريد جهالة العدالة و إنما يُريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين "[١] .

ولذا يُرجِّح الأئمة النقاد التعديل بقرينة تشدد الناقد أو تسرعه ، فلا يعتدون بكلامه المخالف لتعديل الأئمة النقاد إلا بجرح مفسّر مؤثر ، يقول الإمام الذهبي : " الثقات الذين تكلم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة لكونه تعنت فيه ، وخالف الجمهور من أولي النقد والتحرير فإنّا لا ندّعي العصمة من السهو ، و الخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء "[٢] .

و ممن عُرف بذلك : الإمام مالك ، حيث يقول محمد بن عبدالله بن نُمير : " ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس ، كان لا يُحدث عمن لم يكن عنده ، و لا يُحدث عمن ليس عنده صاحب حديث "[٣] .

---

(١) لسان الميزان ٦/ ١٢/ ترجمة : مُدْلاج بن عمرو السلمي البدري .

(٢) مقدمة الميزان ١ /٣ .

(٣) معرفة الرجال لابن محرز ٢ / ٧٧٩ .

و كـــذا : يحيى بن سعيد القطان ، و سعد بن إبراهيم الزُهري ـــ في أهل المدينة ـــ و شـــــعبة ابن الحجاج ، و عفّان بن مسلم الصفّار ، و أبو نُعيم الفضـــل بـــن دُكين ، و ابن المديني و أبو حاتم و أبو زرعة ، و ابن حبان في المجـــروحين ، و الأزدي ، و ابن حزم ، و أهـــل حرّان، كمـــا في التطبيقات الآتية:

التطبيق (٤٥)

في تـــراجم : أهل المدينة ، حيث إن سعد بن إبراهيم الزُهري ـــ ثقة ـــ ، يُكثر الوقيعة فيهم .

و قد ردّوا صنيعه ؛ لأنه متشدد فيهم ، و قد تعقبه شعبة بن الحجاج ـــ مع تشـــدده ـــ فقال : " ما رأيت أحداً أوقع في رجال أهـــل المدينة من سعد بن إبراهيم ، ما كنت أرفع له رجلاً منهم ، إلا كذبه "[1] .

التطبيق(٤٦)

في ترجمة : أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبي يحيى ، فقد تكلم فيه أهل حرّان ، و هم أهل بلده ؟!

وقد ردّوا صنيعهم ؛ لأنهم متشددون يستندون في كلامهم على ما لا يُؤثر ، و قد تعقبهم الإمام أحمـــــد ، حيث يقول الميموني : " قلت لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله : أحمد بن عبد الملك بن واقد ؟ فقال لي : قد مات عندنا ، ورأيته كيِّساً ، و ما رأيت إلا خيراً و صاحب سُنَّة ، قد كتبنا عنه ، قلت : أهل حرّان يُســـيئون الثناء عليه ، قال لي : أهل حرّان قَلّما يرضون عن إنسان هو يغشى

---

(١) الكامل ١ / ١٣٧ .

السلطان بسبب ضيعة له ، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن "[1] .

التطبيق(٤٧)

في تـــرجمة : شَريك بن عبد الله النَخعي الكوفي ، حيث لم يكن شيء عند يحيى القطان .

و ردّه الإمام يحيى بن معين بقوله : " لم يكن شَريك عند يحيى بشيء ، و هو ثقة "[2] .

يقـــول علي بن المديني : " إذا اجتمع يحيى بن سعيد ، و عبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، و كان في يحيى شدة "[3] .

التطبيق (٤٨)

في ترجمة : عبد ربه بن نافع الحناط أبي شهاب الصغير ، حيث قال فيه يحيى القطان : " لم يكن بالحافظ " .

و قـــد ردّوا كلامه ؛ لأنه متشدد ، و قد تعقبه الإمام الذهبي فقال : " أبو شهاب الحناط الصغير متفق على ثقته إلا ما كان من تعنت القطان "[4] .

التطبيق(٤٩)

في ترجمة : وهب بن جرير الأزدي البصري ، حيث كذبه عفّان بن مسلم .

---

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٢٦٦ .

(٢) الدقاق ٣١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥١ .

(٤) الميزان ٧ / ٣٨٠ ، ٤ / ٢٢٥ ترجمة أبي شهاب الكبير موسى بن نافع .

و قد ردّوا صنيعه ؛ لأنه متشدد في الجرح[1] ، و قد تعقبه علي بن المديني ـــ مـــع تشدده ـــ حيث يقول الآجُرِّي : " قلت لأبي داود : بلغك عن عفّان إنه لـــيُكَذِّب وهـــب بن جرير ؟! فقال : حدثني عباس العَنْبَرِي قال : سمعت علياً يقول : أبو نُعيم ، و عفّان صدوقان ، لا أقبل كلامهما في الرجـــال ؛ هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه "[2] .

التطبيق (٥٠)

في تـــرجمة : أفلـــح بـــن سعيد المدني القُبَائي ، حيث أورده ابن حبان في المجروحين ، و قال : " يروي عن الثقات الموضوعات ، و عن الأثبات الملزقات ، لا يحل الاحتجاج به و لا الرواية عنه بحال "[3] .

وأورد في ترجمته حديثاً هو في صحيح الإمام مسلم[4] من طريق أفلح !

وصـــنيع ابن حبان محل تأمل ، و هو معروف بالتشدد في كتابه المجروحين كشـــهرته بالتســـاهل فيمن اقتصر على مجرد ذكرهم في كتابه الثقات ! ، و قد تعقبه الإمام الذهبي فقال : " ابن حبان ربما قصب الثقة حتى لا يدري ما يخرج من رأسه "[5] .

و قد ناقض ابن حبان نفسه فذكر أفلح في كتابه الثقات[6] .

---

(١) سيأتي ما يدل على تشدد عفّان من كلام الإمام أحمد في التطبيق رقم : ٦١ .

(٢) سؤالاته ٩٨٠ .

(٣) ١ / ١٩٩ .

(٤) (٢٨٥٧) .

(٥) الميزان ١ / ٢٧٤ .

(٦) ٨ / ١٣٤

التطبيق(٥١)

في ترجمة : إبراهيم بن محمد بن يوسف الفِرْيابي ، حيث تكلم فيه الأزدي .

و قـــد ردّوا كلامـــه ؛ لأنه متشدد إضافة إلى ضعفه في نفسه ، وقد تعقبه الإمـــام الـــذهبي ، فقال :" لا يُلتفت إلى قول الأزدي ؛ فإن لســـانه في الجرح رَهَقاً[١] "[٢] ، وتقدم كلام الأئمة في الأزدي [٣].

التطبيق(٥٢)

في ترجمة : إســـرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي ، حيث ضعفه يحيى القطان ، و ابن المديني و ابن حزم .

وقد ردّوا صنيعهم ؛ لأنهم خالفوا جمهور النقاد بلا حجة ، و قـــــد تعقبهم الإمام الذهبي فقال : " مشى علي ـــ ابن المديني ـــ خلف أستاذه يحيى بن سعيد و قفى أثرهما أبو محمد ابن حـــــزم و قال : ضعيف ...، فلا يُلتفت إلى ذلك بل هو ثقة "[٤] .

التطبيق(٥٣)

في تـــرجمة : القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي ، حيث قال ابن حزم فيه :" مجهول "[٥] و قـــــد ردّوا كلامه ؛ لأنه متشدد معروف بتجهيل

---

(١) المراد به : العجلة و الجرأة على جرح الرواة بلا حجة ، قال صاحب القاموس : " الرَّهَق ، محركة : الســـفه ، و الخفة ، و ركوب الشر و الظلم ، و العجلة " مادة (رهق) ١١٤٧.

(٢) الميزان ١ / ٦١ .

(٣) التطبيق رقم : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٥٧ .

(٥) المحلى ٩ / ٣٦٨ .

الثقات الذين لا يعرفهم ، و قد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : " أفرط ابن حزم كعادته فقال : مجهول لا يُدرى من هو "[1] .

التطبيق(٥٤)

في ترجمة : عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر ، حيث قال ابن حزم فيه : " مجهول "[2] .

و صنيعه محل تأمل ؛ لأن عبد الله صحابي ، له رؤية و ليس له سماع ، قال ابن شهاب الزهري : " كان النبي عليه الصلاة و السلام مسح وجهه عام الفتح "[3] ، و قال الإمام أبو حاتم : " كان النبي صلى الله عليه و سلم مسح وجهه "[4] ، و قال الذهبي : " له صحبة إن شاء الله "[5] .

و قد ردّوا كلام ابن حزم ؛ لأنه متشدد معروف بتجهيل من لا يعرفهم ، و قد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : " زعم ابن حزم أنه مجهول "[6] .

التطبيق(٥٥)

في ترجمة : داود بن حماد بن فرافصة البلخي ، حيث قال فيه أبو الحسن ابن القطان : " حاله مجهولة "[7] .

---

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٩٣ .

(٢) المحلى ١٢٢/٦ .

(٣) التاريخ الكبير ٣٦/٥ .

(٤) الجرح و التعديل ١٩/٣ .

(٥) الكاشف ٧٦/٢

(٦) تهذيب التهذيب١٤٥/٥ .

(٧) بيان الوهم ٩٦٦ .

و صنيعه محل تأمل و هو معروف بتجهيل الثقات ، و داود قد روى عنه أبو زرعة الرازي[1]، و كان لا يحدث إلا عن ثقة ، قال الحافظ ابن حجر : " روى عنه أبو زرعة ، وأحمد بن سلمة النيسابوري ، والحسن بن سفيان ، وغيرهم ، وقال ابن القطان : حاله مجهولة ، قلت : بل هو ثقة فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلا عن ثقة "[2] .

١٠- القرينة الثانية : تفسير الجرح بما يدل على التشدد فيه :

يشترك في هذه القرينة الناقد المتشدد ، و الناقد المعتدل ، حيث قد يتشدد المعتدل في بعض الأحوال فيفسر جرحه بما لا يقتضي ضعف الراوي ، و لذا يُرجح الأئمة النقاد التعديل ، كما في التطبيقات الآتية :

التطبيق(٥٦)

في ترجمة : بَدَل بن الْمُحَبَّر ، حيث يقول الدارقطني فيه : " ضعيف ؛ حدث عن زائدة بحديث لم يُتابع عليه ، حديث لعبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن عمر ، عن عمر "[3] .

و قد وثقه أبو زرعة ، و أبو حاتم ، و غيرهم ، فصنيع الدرارقطني محل تأمل لأنه فسّر الجرح بما يدل على تشدده فيه ، و هو غلط بَدل في حديث واحد ، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر ، فقال : " هو تعنت "[4] .

---

(١) الجرح و التعديل ٣ / ٤٠٩

(٢) لسان الميزان ٢/٤١٦.

(٣) سؤالات الحاكم ٢٩١

(٤) هدي الساري ٣٩٢ .

التطبيق(٥٧)

في ترجمة : محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري الأَنَسي ، حيث وثقه الإمام ابن معين ، و أبوحاتم و غيرهما .

و قال أبو داود : "تغير تغيراً شديداً "[١]، وذكر له الإمام أحمد حديث الحجامة ثم قال :" كانت كتب الأنصاري ذهبت في فتنة ، فكان بعد يُحدث من كتب غلامه أبي حكيم ، قال : فكان هذا من ذاك "[٢] ، زاد في نسخة الذهبي عن الإمام أحمد قوله: " وكان قد أدخل عليه حديث "[٣] و علق الإمام الذهبي على ذلك بقوله : " ما ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به فإنه صاحب حديث "[٤] .

التطبيق(٥٨)

في ترجمة : عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي ، حيث تكلم فيه يحيى القطان و شعبة ، و تركا الرواية عنه ، من أجل حديث أخطأ فيه ، فقال يحيى القطان : " لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث : "الشفعة" لتركت حديثه "[٥] .

وقال نُعيم بن حماد " سمعت وكيعاً ، يقول : سمعت شعبة يقول : لو أن عبد الملك روى حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه ، قال : نعيم يعني حديث جابر "[٦] .

---

(١) سؤالات الآجري ١٤٥٥ .

(٢) ضعفاء العقيلي ١٦٤٤

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦ /٢٠٩ .

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦ /٢٠٩.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٢ .

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/٣٠٢ .

و قـــال أمـــية بن خالد : " قلت أو قيل لشعبة : لم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ قال : من حسن حديثه أفر ؛ روى عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي ﷺ "في الشفعة للغائب" "[1] .

وفي رواية قال أمية بن خالد :"قلت لشعبة : ما لك لا تحدث عن عبد الملك ابـــن أبي سليمان ؟ قال : تركت حديثه ، قلت : تحدث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمـــي و تـــدع عبد الملك وقد كان حسن الحديث ؟! قـــال : من حسنها فررت "[2] .

و قـــال الإمـــام الترمذي : " قد كان شعبة حدث عن عبد الملك بن أبي ســـليمان ثم تركه ، ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: الرجل أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً "[3] .

وتعقبوه ، فقال الحسين بن حبان : " سُئل يحيى بن معين عن حديث عطاء ، عن جابر في الشفعة فقال : هو حديث لم يُحدث به أحد إلا عبد الملك ، و قد أنكـــره الـــناس عليه ، و لكن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله ، قلت : تكلم فيه شعبة ؟ قال : نعم ، قال شعبة : لو جاء عبد الملك بآخر مثله لرميت بحديثه "[4] .

و قـــال أبو داود : " قلت لأحمد : عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : ثقة ، قلـــت : يخطـــئ ؟ قـــال : نعم ، و كان من أحفظ أهل الكوفة ، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء "[5] .

---

(١) الجرح والتعديل ٣٦٧/٥ .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٢/٥ .

(٣) العلل ٧٥٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٦ / ٣٥٣ .

(٥) سؤالاته ٣٥٨ .

و قـــال الخطيب البغدادي : " قد أساء شعبة في اختياره حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي وترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؛ لأن محمـــد بـــن عبيد الله لم تختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه و سقوط روايـــته ، و أمـــــا عـــبد الملك فثنـــاؤهم عليه مستفيض و حسن ذكرهم له مشهور "[1] .

و قـــال ابـــن حبان : "كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالـــب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ، ولو سلكنا هذا المسلك للـــزمنا تـــرك حديث الزهرى وابن جريج والثوري وشعبة ؛ لأنهم أهل حفظ وإتقـــان وكانـــوا يحدثون من حفظهم و لم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات ، وتـــرك ما صح أنه وهم فيها ، ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ "[2] .

التطبيق(٥٩)

في ترجمة : الربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني أبي الفضل البصري من شيوخ البخاري ، و أبي زرعة ، و أبي حاتم ، فقد قال فيه الإمام الدارقطني : "ضعيف لـــيس بالقوي ، يخطئ كثيراً "[3] و في رواية قال : " ليس بالقوي ؛ يروي عن الـــثوري ، عـــن ابن المنكدر ، عن جابر : " جمـــع النبي ﷺ بين الصلاتين " ،

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/٣٩٥ .

(٢) الثقات ٧ / ٩٧ .

(٣) البرقاني ١٥٦ .

[و هـــذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل][1] ، و هذا يسقط مائة ألف حديث "[2] .

و حكـــم الإمام الدارقطني محل تأمل ؛ لأنه فسره بما يدل على تشدده فيه ، فحكم عليه بالخطأ الكثير من أجل غلطه في حديث واحد ، و من ذا يسلم ، بل إن ندرة خطئه دليل إتقانه ، و لذا فإن الإمام أبا حاتم مع تشدده ، روى عنه ، وحكم عليه بقوله : " ثقة ثبت "[3] ، و قال الإمام الذهبي : " قد قال أبو حاتم مع تعنته : "ثقة ثبت" ، وأما الدارقطني فقال : ضعيف يخطئ كثيراً قد أتى عن الـــثوري بخـــبر منكـــر ، عـــن محمد بن المنكدر ، عن جابر : "في الجمع بين الصلاتين " "[4].

و مـــع ذلك لم يُخرج له الإمام البخاري إلا حديثه عن زائدة ، قاله الحافظ ابن حجر [5].

و تقـــدم تجريح أهل حرّان لأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني أبي يحيى ؛ لأنه يغشى السلطان بسبب ضيعة له[6] .

١١- القرينة الثالثة : شهرة المعدل بالتشدد :

يـــرجح الـــنقاد التعديل بقرينة كون المعدل متشدداً في الجرح و التعديل ، فتعديله للراوي دليل على ضبط الراوي ، و إتقانه ، كما في التطبيقات الآتية :

---

(١) هذه الزيادة من نسخة الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢١٨/٣ .

(٢) سؤالات الحاكم ٣١٩ .

(٣) الجرح والتعديل ٤٧١/٣ .

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٦٦/٣

(٥) هدي الساري ٤٠٢ ، ٤٦١ .

(٦) تطبيق رقم : ٤٧ .

التطبيق(٦٠)

في تـــرجمة : عمرو بن مرزوق الباهلي ، حيث رضـــيـــه عفّان بن مسلم الصفّار ، و تكلم فيه علي بن المديني .

و قـــد ردّوا كـــلام ابن المديني ؛ لأن عفّان عدّله مع تشدده ، ولهذا تعقب الإمـــام أحمد كلام ابن المديني حيث يقول أبو زرعة الرازي : " سمعت أحمد بن حنـــبل ، و قلت له : إن علي بن المديني تكلم في عمرو بن مرزوق ؟! فقال : عمرو بن مرزوق رجل صالح ، لا أدري ما يقول علي "[١] ، و قال الإمام أحمد لابنه صالح " لم لم تكتب عن عمرو بن مرزوق ؟! فقال : نُهيت ، فقال : عفّان كان يرضي عمرو بن مرزوق ، و من كان يُرضي عفان ؟! " [٢] .

التطبيق(٦١)

في ترجمة : عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني ، حيث روى عنه يحيى بن ســـعيد القطـــان ، وقـــــال أبـــوحاتم فـــيه : " فيه لين ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به " [٣] .

وكلام أبي حاتم محل تأمل ؛ لأن يحيى القطان روى عنه مع تشدده في الرواة و لهـــذا تعقب الذهبي أبا حاتم فقال : " قد وُثق ، و حدث عنه يحيى القطان مع تعنته في الرجال " [٤] .

---

(١) الجرح و التعديل ٦ / ٢٦٣ .

(٢) الجرح و التعديل ٦ / ٢٦٣ .

(٣) الجرح و التعديل ٥ / ٢٥٤ .

(٤) الميزان ٢ / ٥٧٢ .

التطبيق(٦٢)

في تـــرجمة : أحمد بن عيسى التُّسْتَري المصري ، حيث عـــدّله النسائي[١] ، وتكلم فيه أبوزرعة مرة و انتقد الإمام مسلماً في الإخراج عنه[٢] .

و صـــنيع أبي زرعـــة محل تأمل ؛ لأنه بلا حجة قادحة ، و قد عدّله غيره ، وفيهم متشـــدد في الرواة و لهذا قال الخطيب البغدادي : " ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه ، وقد ذكره النسائي في جملة شيوخه الذين بيّن أحوالهم "[٣] ، و قال الحـــافظ ابن حجر : " عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ؟! و لم يُبين سبب ذلك ، و قد احتج به النسائي مع تعنته "[٤].

و الذي يظهر أن أبا زرعة رجع عن كلامه فيه ، فروى عنه[٥] .

---

(١) تارخ بغداد ٤/ ٢٧٥ .

(٢) البرذعي ٦٧٦/٢ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٧٥/٤ ، و لم أجده في المطبوع من تسمية شيوخه .

(٤) هدي الساري ٣٨٧ .

(٥) الجرح و التعديل ٦٤/٢ .

المبحث الرابع : القرائن المتعلقة بباعثه على الجرح :

الأصل في المعاصرة و المجالسة و البلدية أنها تُفيد تمام الخبرة بالراوي تعديلاً أو تجريحاً ، لكن يترجح التعديل إذا تبين أن التجريح بسبب التحامل على الراوي ، كأن يكون الناقد مبتدعاً ، أو صاحب مذهب مخالف للراوي ، أو كانت بينهما مشاحنة و خصومة ؛ لأنه قد يعتري الناقد ما يعترى غيره من البشر إلا ما رحم ربك ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : " استمعوا علم العلماء ، و لا تصدقوا بعضهم في بعض ، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زُرُبِها [1] "[2] .

و كثير من كلام الأقران لا يُؤثر إذا خالف تعديلاً معتبراً ، أو لم يُتابع صاحبه عليه بتجريح معتبر أو كان ـــ مع مخالفته ـــ مبهماً غير مفسراً بمؤثر ، وتكون هذه الأمور قرائن تُرجح حصول مشاحنة بينهم .

و يطرح كلام الأقران كله إذا عُرفوا بالمشاحنة و التنافس فيما بينهم ، وخالفوا فيه أهل التعديل المنصفين ، يقول الإمام البخاري : " لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ـــ وهم أقران ـــ ، و كلام الشعبي في عكرمة ، و لم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ و حجة ، و لم تسقط عدالتهم إلا ببرهان و حجة " [3] .

و يقول الحافظ ابن عدي : " لعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه ، أو مال إليه " [4] .

---

(١) أي : حظائر الغنم و موضعها . القاموس المحيط مادة (زرب) ١٢٠ .

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٥٠١ .

(٣) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠ .

(٤) الكامل ١ / ٧٩ .

و قـــد بوب الإمام ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم و فضله ، فقال : " بـــاب حكم قول العلماء في بعض " [1] ، ثم قال : " هذا باب قد غلط فيه كـــثير مـــن الـــناس ، و ضلت به نابتة جاهلة ، لا تدري ما عليها في ذلك ، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته و ثبتت في العلم أمانته ، و بانت ثقته و عنايته بالعلم ، لم يُلتفت فيه إلى قـــــول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات ، و أما من لم تثبت إمامته ، و لا عُـــرفت عدالته و لا صحت ـــ لعدم الحفظ و الإتقان ـــ روايته ، فإنه يُنظر فيه إلى ما اتفق أهـــــــل العلم عليه و يُجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يُؤدي النظر إليه " [2] .

و يقـــول الحافظ ابن حجر : " ممن ينبغي أن يُتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجَوْزَجاني لأهل الكوفة رأى العجب ؛ وذلك لشدة انحـــرافه في النصـــب وشهرة أهلها بالتشيع ،فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره مـــنهم بلســـان ذَلِقَة[3] وعبارة طَلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نُعيم وعُبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق .

ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشـــيعة بـــل نُسب إلى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد .

---

(١) ٥٠٠ .

(٢) ٥٠٣ .

(٣) هي : حدة اللسان في عجلة . القاموس المحيط مادة (ذلق) ١١٤٣ .

ويلتحق بذلك :ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره ، فكل هذا ينبغي أن يُتأنى فيه ويُتأمل"[1] .

و يقول أيضاً : " لسنا ندعي في أئمة الجرح و التعديل العصمة من الغلط النادر ، و لا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم و بينه شحناء و إحنة ، و اعلم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به ، و لا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف "[2] ، وقال أيضاً : " كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله ، و ما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء و الصديقين ، و لو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك روفٌ رحيم "[3].
و قال : " كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى و عصبية لا يُلتفت إليه بل يُطوى و لا يُروى "[4] ، و قال أيضاً : " كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم والله أعلم "[5] ، و يقول الحافظ ابن حجر : " قد وقع من جماعة الطعن في جماعة لسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك و عدم الاعتداد به إلا بحق "[6] .

---

(١) لسان الميزان ١٦/١.
(٢) سير أعلام النبلاء / ترجمة محمد بن إسحاق ٧ / ٣٣ .
(٣) الميزان / ترجمة أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ أبي نعيم ١ / ١١١ .
(٤) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٩٢ .
(٥) سير أعلام النبلاء ١١ /٤٣٢ .
(٦) هدي الساري ٣٨٥ .

و الحسد بين الأقران المتنافسين قد يبعث على تتبع السقطات ، أو الاعتماد فيها على من لا يُعتد به و الجور في الحكم على صاحبها ، قال ابن حبان : " المحسود أبداً يُقدح فيه ؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود فإن لم يجد ألزق مثله به "[1] .

و إذا ظهر أن باعث التجريح هو التحامل بشتى صوره السابقة العقدية أو المذهبية أو التنافسية أو التخاصمية ، فعندئذٍ لا يُلتفت إليه ، و يعامل الراوي بتعديل المعدلين ، قال الإمام الذهبي : " كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى ويُطرح ولا يُجعل طعناً ، ويعامل الرجل بالعدل والقسط "[2] .

١٢- القرينة الأولى : أن يكون باعث الناقد بدعته أو اختلاف العقائد :

تعتبر البدعة و اختلاف العقائد من أهم الأسباب الباعثة على التحامل ، والطعن في الرواة بلا مستند ، قال الحافظ ابن حجر : " اعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك و عدم الاعتداد به إلا بحق "[3] ، و من تطبيقاتها :

التطبيق(٦٣)

في ترجمة الإمام : أحمد بن حنبل ، حيث تكلم فيه الحسين بن علي الكرابيسي .

---

(١) الثقات ٢٦/٨ ترجمة : أحمد بن صالح المصري .

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم ٢٤ .

(٣) هدي الساري ٣٨٥ .

و كلامه مردود فهو صاحب بدعة تجهم ، هي الباعث على كلامه في الإمام لأن الإمـــام أحمـــد حكم على مقالته في اللفظ بأنها بدعة تجهم ، فقد قال أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون الموصلي : "سألت أبا عبد الله أحمد بن محمد ابـــن حنبل : يا أبا عبد الله ، أنا رجل من أهل الموصل والغالب على أهل بلدنا الجهمـــية وفـــيهم أهل سنة نفر يسير يحبونك ، وقد وقعت مسألة الكرابيسي : نطقـــي بالقـــرآن مخلوق ، فقال لي أبو عبد الله : إياك إياك وهذا الكرابيسي لا تكلمه ولا تكلم من يكلمه أربع مرات أو خمس مرات ، قلت : يا أبا عبد الله ، فهذا القول عندك وما تشعب منه يرجع إلى قول جهم ؟ قال : هذا كله من قول جهم "[1] .

و قال الفضل بن زياد : " سألت أبا عبد الله عن الكرابيسي وما أظهره ؟ فكلح وجهه ، ثم أطرق ثم قال : هذا قد أظهر رأي جهم ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [2] فممن يسمع ؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "فله الأمان حتى يسمع كلام الله " ، إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها ، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب "[3] .

و ســـيأتي تفصيل مسألة اللفظ في التطبيق المتعلق بمحمد بن إسحاق بن يحيى ابن مَنْده [4].

---

(١) تاريخ بغداد ٦٤/٨.

(٢) آية : ٦ ، سورة التوبة .

(٣) تاريخ بغداد ٦٦/٨.

(٤) تطبيق رقم : ٧٠ .

و قـــال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي : "قال يحيى بن معين وقيل له : إن حسيناً الكرابيسي يتكلم في أحمد بن حنبل ؟ قال : ما أحوجه أن يضرب "[1] .

و قـــال جعفر الطيالسي أيضاً : " سمعت يحيى بن معين وقيل له إن حسيناً الكرابيسي يتكلم في أحمد بن حنبل ؟ فقال : ومن حسين الكرابيسي لعنه الله ؟! إنما يتكلم في الناس أشكالهم ، ينطل حسين ويرتفع أحمد ، قال جعفر : ينطل يعني يترل "[2] .

و قد زاده صنيعه هذا ضعفاً إلى بدعته ، و أعرض الناس عن مروياته ، كما زاد كلامه الإمام رفعة و ثقة ؛ لأن كلام أهل البدع في أهل السنة شـــــهادة لهـــم علـــى علو مراتبهم و حسن استقامتهم وكلام أهل السنة فيهم يحطهم ، ويزهد الناس فيهم ، قال محمد بن عبد الله الشافعي وهو الفقيه الصيرفي صاحب الأصـــول يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي : " اعتبروا بهذين حسين الكرابيسي في علمـــه وحفظه ، و أبو ثور لا يعشِّره في علمه ، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب اللفظ فسقط وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السنة "[3] .

و قال الخطيب البغدادي : " حديث الكرابيسي يعز جداً ؛ وذلك أن أحمد ابن حنبل كان يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ ،وكان هو أيضاً يتكلم في أحمد ، فتجنب الناس الأخذ عنه لهذا السبب"[4] .

---

(١) تاريخ بغداد ٦٤/٨.

(٢) تاريخ بغداد ٦٤/٨.

(٣) تاريخ بغداد ٦٦/٨ ــ ٦٧.

(٤) تاريخ بغداد ٦٤/٨ .

التطبيق(٦٤)

في ترجمة : محمد بن قيس الأسدي الثقة ، حيث قال فيه أبو نُعيم الفضل ابن دُكين : "مرجىء "[١] .

و تعقبه ابن معين ، فقال : " كان أبو نُعيم إذا قال في إنسان : إنه مرجىء ، فهو من خيار الناس "[٢] .

و قال أيضاً : " كان أبو نُعيم إذا ذكر إنساناً ، فقال : هو جيد و أثنى عليه فهو شيعي ، و إذا قال : فلان كان مرجئاً ، فاعلم أنه صاحب سنة ، لا بأس به "[٣] .

و قال الإمام الذهبي : " هذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء ، وهو خير من القدر بكثير "[٤] .

و يتجه كلام الذهبي فيما لو عُرف محمد بن قيس بالإرجاء ، و لم أقف على متابع لأبي نُعيم في دعواه ، و محمد قد قال فيه الإمام أحمد :" ثقة ثقة "، وقال مرة : " ثقة ، لا يُشك فيه " ووثقه آخرون[٥] .

و تقتضي المقابلة في السياق : أن المرجىء نقيض الشيعي ، و هو الذي فهمه ابن معين من صنيع أبي نُعيم ، و مهما يكن من شيء فالإرجاء و القدر و التشيع ابتداع في الدين .

---

(١) تاريخ الدُّوري ٢٩٥٤ .

(٢) تاريخ الدُّوري ٢٩٥٤ .

(٣) سؤالات ابن الجنيد ٧٩٧ .

(٤) ميزان الاعتدال ٤٢٦/٥.

(٥) الجرح و التعديل ٨ / ٦١ .

التطبيق(٦٥)

في تـــرجمة : إبـــراهيم النخعـــي ، حيث تكلم فيه حماد بن أبي سليمان أبو إسماعـــيل الكوفي ـــ أحد الفقهاء ـــ ، فقال محمد بن ذكوان : "قلت لحماد بن أبي ســـليمان : أكـــان إبراهيم يقول بقولكم في الإرجاء ؟ قال : لا كان شاكاً مثلك "[١] .

و قال الصلت بن دينار : " قلت لحماد بن أبي سليمان : أنت راوية إبراهيم أكان إبراهيم مرجئاً ؟ قال : لا كان شاكاً مثلك "[٢] .

فهـــذا الجـــرح لا يُعتد به ؛ لأن حماد بن أبي سليمان صاحب بدعة إرجاء يُجرّح من خالفه فيها .

التطبيق(٦٦)

في ترجمة : إبراهيم بن محمد بن الحارث الفَزَاري أبي إسحـــاق الثقة الحافظ حـــيث تكلم فيه محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق النديم الوراق مصنف كتاب فهرست العلماء .

و صـــنيعه مـــردود ؛ لأنـــه صـــاحب بدعة رفض و اعتزال ، يُضعّف من خـــــالفه في بدعته من الثقات و الحفاظ ، و يُوثّق من وافقه فيها من الضعفاء و الكـــذابين ، قال الحافظ ابن حجر : " مصنفه المذكور يُنادي على من صنفه بالاعتزال ، و الزيغ نسأل الله السلامة ، و لما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي ؛ فإنه يُسمي أهل السنة الحشوية ، و يُسمي كل من لم يكن شيعياً عامياً ومـــن عجائبه أنه وثق عبد المنعم بن إدريس ، والواقدي ، وإسحاق بن بشير ،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣/٢٧٦/٥٢٢٦ .

(٢) ضعفاء العقيلي ١/٣٠٦ .

وغيرهـــم من الكذابين وتكلم في محمد بن إسحاق ، وأبي إسحاق الفَزَاري ، وغيرهما من الثقات "[1] .

التطبيق(٦٧)

في ترجمة : أحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي الثقة الحافظ ، حيث تكلم فـــيه عـــبد الرحمن بن يوسف بن خِراش ، فقد قال أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدة : " سمعت ابن خِراش يحلف بالله إن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمداً "[2] .

و صنيع ابن عُقْدة و ابن خِراش مردود ؛ لأن فيهما بدعة و رفضاً و تحاملاً على من يخالفهما في المعتقد ، قال الإمام ابن عدي : " هذا الذي قاله ابن خِراش لأبي مســـعود هـــو تحامل ، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة وهو من أهل الصدق والحفظ "[3] .

و قـــال الإمـــام الذهبي : " حافظ ثقة ، قال ابن عُقْدة عن ابن خِراش ـــ وفـــيهما رفـــض و بدعة ـــ : إن ابن الفرات يكذب عمداً ، قلت : هذا غلو وتحامـــل ، قـــال ابن عدي : لا أعرف له رواية منكرة ، قلت : فبطل قول ابن خِراش "[4] .

التطبيق(٦٨)

في ترجمة : أحمد بن عَبْدة الضبي البصري الثقة الحجة ، حيث قال فيه عبد الرحمن بن يوسف ابن خِراش : "تكلم الناس فيه "[5] .

---

(١) لسان الميزان ٥/٧٢ .

(٢) الكامل ١/١٩٠ .

(٣) الكامل ١/١٩٠ .

(٤) المغني في الضعفاء ١/ ٥٢ ، ميزان الاعتدال ١/٢٧١ .

(٥) ميزان الاعتدال ١/٢٥٩ .

و صـــنيعه مردود ؛ لأن فيه بدعة رفض يتحامل على من يخالفه فيها ، قال الإمام الذهبي : " لم يصدق ابن خِراش في قوله هذا ، فالرجل حجة "[1] .

وقـــال الحـــافظ ابن حجر : " تكلم فيه ابن خِراش ، فلم يلتفت إليه أحد للمذهب "[2] .

التطبيق(٦٩)

في تـــرجمة : محمـــد بـــن إسحاق بن يحيى بن مَنْده[3] أبي عبدالله العَبْدي الأصـــبهاني الحافظ ـــ صاحب كتاب الإيمان (ت ٣٩٥ هـــ) ـــ ، حيث تكلم فـــيه أبـــو نُعـــيم أحمـــد بـــن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ـــ صاحب الحلية (ت ٤٣٠هـــ) ـــ ، كما تكلم هو في أبي نُعيم .

و لا يُعـــتد بصـــنيعهما ؛ لأن بيـــنهما تنازعاً و مشاحنة بسبب اختلاف العقـــائد ، قال الإمام الذهبي : " أقذع الحافظ أبو نُعيم في جرحه ؛ لما بينهما من الوحشة ، و نال منه واتهمه ، فلم يُلتفت إليه لما بينهما من العظائم نسأل الله العفـــو ، فلقـــد نال ابن مَنْده من أبي نُعيم ، و أسرف أيضاً"[4]، وقال أيضاً : " البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد "[5] .

و قال أيضاً : " كان أبو عبد الله ابن مَنْدة يُقْذِع في المقال في أبي نُعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن ، ونال أبو نُعيم أيضاً من

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٥٩/١ .

(٢) تهذيب التهذيب ٥١/١ .

(٣) قال ابن خلكان : " بفتح الميم و الدال المهملة ، بينهما نون ساكنه ، و في الآخر هاء ساكنة " . وفيات الأعيان ٤ / ٢٨٩ .

(٤) ميزان الاعتدال ٦٦/٦.

(٥) ميزان الاعتدال ٦٧/٦ .

أبي عبد الله في تاريخه ، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح "[1] .

و التنازع المشار إليه هو في مسألة اللفظ ، فأبو نعيم يرى أن اللفظ بالقرآن مخلـــوق ، وابن مَنْدَه يرى أن اللفظ بالقرآن غير مخلوق ، قال شيخ الإسلام ابن تيمـــية : " وقع بين ابن مَنْده ، و أبي نعيم مشاجرة ، حتى صنف أبو نعيم كتابه في : " الـــرد على الحروفية الحلولية " ، و صنف أبو عبد الله كتابه في : " الرد على اللفظية " " [2] .

و إطـــلاق القـــول في المسألتين مخالف لما عليه سلف الأمة ، فالإطلاق في الأولى مـــن قو ل الجهمية ، و الإطلاق في الثانية بدعة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " كان الإمام أحمد بن حنبل و غيره من أئمة السنة ، يقولون : " من قال : اللفظ بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، و من قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع " ، و في بعـــض الروايات عنه : " من قال لفظي بالقرآن مخلوق يعني به القرآن فهو جهمي " ؛ لأن اللفظ يُراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً ، و مسمى هذا : فعـــل العـــبـــد و فعـــل العبد مخلوق ، و يُراد باللفظ القول الذي يلفظ به اللافظ ، وذلك : كلام الله لا كلام القارئ ، فمن قال: إنه مخلوق ، فقد قال : إن الله لم يتكلم بهذا القرآن ، و إن هذا الذي يقرؤه المسلمون ليس هو كلام الله ، ومعلوم أنه مخالف لما علم بالاضطرار من دين الرسول ، و أما صوت العبد فهو مخلوق ، و قد صرح الإمام أحمد و غيره بأن الصوت المسموع صوت العبد ، و لم يقل قط

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/٤٦٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٩ .

أحمد : " من قال: إن صوتي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، و إنما قال : " من قال لفظي بالقرآن " ، و الفرق بين لفظ الكلام ، و صوت المبلغ له فرق واضح .

و نفس اللفظ و التلاوة و القراءة و الكتابة و نحو ذلك ، لما كان يُراد به المصدر الذي هو حركات العباد ، و يراد به نفس الكلام الذي يقرؤه التالي ويتلوه و يلفظ به و يكتبه ، منع الإمام أحمد و غيره من إطلاق النفي و الإثبات الذي يقتضي جعل صفات الله مخلوقة ، أو جعل صفات العباد و مدادهم غير مخلوق "[1] .

و سبق أيضاً كلام الإمام أحمد في هذه المسألة و رده على الكرابيسي ، في التطبيق المتعلق بالإمام أحمد[2] .

و انظر بقية كلام شيخ الإسلام في تحرير هذه المسألة ، و بيان غلط من غلط على الإمام البخاري فيها [3] .

التطبيق(٧٠)

في ترجمة : سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان أبي مسعود الأصبهاني ، الحافظ محدث أصبهان (ت ٤٨٦هـ) ، فقد قال فيه الحافظ أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني (ولد سنة ٤٣٤ هـ ، و توفي سنة ٥١١هـ) : " في سماعه كلام سمعت من الثقات أن له أخاً يُسمّى إسماعيل كان أكبر منه ، فحك اسمه و أثبت اسم نفسه مكانه وهو شيخ شره لا يتورع لحان وقاح "[4] .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٧٤ .

(٢) تطبيق : رقم (٦٤) .

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/ ١٦٨ ، ٢٠٩ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١١٩٧/٣ .

و صـــنيع ابـــن مَنْدَه محل تأمل مع أنه عصريه و بلديه ؛ لأن أبا مسعود من أصحاب أبي نُعيم الأصبهاني ، و أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه من أصحاب أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْدَه و بين أصحاب أبي نُعيم ، و أصحاب أبي عـــبد الله بـــن مَـــنْدَه عـــداوة ظاهرة من أجل المعتقد ، قال الإمام الذهبي : " ينبغـــي أن يُتأنى في كلام أصحاب ابن مَنْدَه في أصحاب أبي نُعيم ، فبينهم إحن "[1] .

و قال الحافظ ابن حجر : " هو من الحفاظ الأثبات لا ينبغي أن يُلتفت إلى مثل يحيى بن مَنْدَه فيه فإن بين الطائفتين أصحاب أبي نُعيم وأصحاب أبي عبد الله ابن مَنْدَه إحناً وعداوة ظاهرة "[2] .

و مما يُوكد ذلك أن ابن مَنْدَه حكاه عن مبهمين ، و لا يلزم من ثقتهم عنده أن يكونوا ثقاة عند النقاد ، لا سيما في مثل هذه الحال ، و حتى لو ثبت فهو رد لما تقدم من العداوة .

و التـــنازع المشار إليه هو في مسألة اللفظ و غيرها ، و قد تقدم في التطبيق السابق توضيحها .

و مما يلحق بذلك : أن يكون باعثه على الجرح إرضاء أهل الأهواء بتجريح الثقات ، و من تطبيقاته :

التطبيق(٧١)

في ترجمة الإمام : أحمد بن حنبل ، حيث كان علي بن المديني يضرب على بعـــض حديثه ليرضي ابن أبي دؤاد ، خوفاً منه ، فقد قيل لإبراهيم الحربي :"هل

---

(١) تذكرة الحفاظ ١١٩٧/٣ .

(٢) لسان الميزان ٧٦/٣ .

كان علي يتكلم في أحمد ؟ قال : لا إنما كان إذا رأى في كتابه حديثاً عن أحمد قال : اضرب على هذا ليرضى ابن أبي دؤاد "[1] .

وصنيع ابن المديني لا يُعتد به ؛ و لولا أن سببه خوف ابن المديني من شوكة المعتزلة ، لكان صنيعه مع الإمام قدح في ابن المديني نفسه ، قال محمد بن عبد الله ابـــن عمـــار الموصلي : " قال لي علي بن المديني : ما يمنعك أن تكفرهم يعني الجهمية ؟ قال : وكنت أنا أولاً أمتنع أن أكفرهم، حتى قال ابن المديني ما قال ، فلمـــا أجـــاب إلى المحنة ، كتبت إليه كتاباً أذكره الله ، وأذكره ما قال لي في تكفيرهـــم قـــال : فقيل لي إنه بكى حين قرأ كتابي ، ثم رأيته بعد ، فقلت له ، فقـــال : ما في قلبي شيء مما أجبت إليه ، ولكني خفت أن أقتل ، قال : وتعلم ضعفي أني لو ضربت سوطاً واحداً لمت ، أو قال شيئاً نحو هذا "[2] .

و قال ابن عمار أيضاً : " ما أجاب ديانة إلا خوفاً "[3] .

دعوى التحامل العقدية المردودة :

التطبيق(٧٢)

في تـــرجمة : عمارة بن جُوَين أبي هارون العَبُدي البصري ، حيث قال فيه حمـــاد بن زيد البصري : " كان أبو هارون العَبُدي كذاباً يروي بالغداة شيئاً وبالعشي شيئاً "[4] .

---

(١) تهذيب التهذيب ٣١٠/٧ .

(٢) تاريخ بغداد ٤٧١/١١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣١٠/٧.

(٤) الجرح والتعديل ٣٦٣/٦.

و تعقبه ابن عبد البر ، فقال : " أجمعوا على أنه ضعيف الحديث ، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب رُوي ذلك عن حماد بن زيد ، وكان فيه تشيع وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم ؛ لأنهم عثمانيون "[1] .

و صنيع ابن عبد البر محل تأمل ؛ لأن دعوى التحامل العقدي مردودة ، حيث ثبت كذبه فقد قال شعبة : " أتيت أبا هارون العَبُدي ، فقلت : أخرج إليّ ما سمعته من أبي سعيد ، فأخرج إليّ كتاباً فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله ، قال : قلت : تُقرُّ بهذا ؟! قال :هو على ما ترى ،قال : فدفعت الكتاب في يده وقمت"[2]، وقال الدُّوري عن يحيى بن معين: "كانت عنده صحيفة يقول هذه صحيفة الوصي وكان عندهم لا يصدق في حديثه"[3] ، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : " غير ثقة يكذب "[4] ، و قال صالح بن محمد أبو علي جزرة : " أكذب من فرعون "[5] ، وقال الإمام أحمد فيه : " ليس بشيء "[6] ، و قال في موضع آخر : " متروك الحديث"[7]، وقال الإمام البخاري : "تركه يحيى القطان"[8]، وقال النسائي : " متروك الحديث"[9]، ولذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب ابن عبد البر فقال : " كيف لا ينسبونه إلى الكذب ؟! وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان ،

---

(١) الاستغناء ١١٩٤ .

(٢) الكامل ٦ / ١٤٧ / ١٢٥٦ .

(٣) ٣٦٢٤ .

(٤) السؤالات ١.

(٥) ميزان الاعتدال ٥/٢١٠.

(٦) علل عبد الله ٩١٩ .

(٧) مسائل ابن هانئ ٢٢٧٠ .

(٨) التاريخ الكبير ٦/٤٩٩/٣١٠٧ .

(٩) الضعفاء والمتروكون ٨٤/ ٤٧٦ .

عـــن عبد العزيز بن سلام ، عن علي بن مهران عن بَهْز بن أسد قال : [سمعت شـــعبة يقول :][1] أتيت إلى أبي هارون العَبُدي ، فقلت : أخرج إليّ ما سمعت مـــن أبي ســـعيد فأخرج لي كتاباً فإذا فيه : حدثنا أبو سعيد أن عثمان أُدخل حفرته وإنه لكافر بالله ، قال : قلت : تقر بهذا !؟ قال : هو كما ترى ، قال : فدفعت الكتاب في يده ، و قمت ، فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد "[2] .

١٣- القرينة الثانية : أن يكون باعثه القول بالرأي و اختلاف المذهب :

التطبيق(٧٣)

في ترجمة : عمرو بن شعيب بن محمد القرشي السهمي ، حيث ذكر الإمام الشافعي في سياق رده على من احتجوا به لما وافقت مروياته مذهبهم ، وتكلموا فـــيه لما خالفت مرويات أخرى له مذهبهم ، فقال الإمام الشافعي : " عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً توافق أقاويلنا وتخالف أقاويلكم يرويها عنه الثقات ، فنسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرددتموها عليـــنا ورددتم روايته ونسبتموه إلى الغلط ، فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديـــثه بأحاديثه التي بها وافقناها وخالفتموها في نحو من ثلاثين حكماً عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبدالله بن عمرو "[3] .

---

(١) الزيادة من كامل ابن عدي ١٤٧/٦ ، و سقطت من تهذيب التهذيب المطبوع .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٦١/٧.

(٣) الأم ١٣٣/٥ .

و ساق الحافظ ابن حجر آخره بلفظ : " فأحاديثه التي وافقناها وخالفتموها أو أكثـــرها وهي نحو ثلاثين حكماً حجة عليكم وإلا فلا تحتجوا به ، ولا سيما إن كانت الرواية عنه لم تثبت "[1] .

التطبيق(٧٤)

في تـــرجمة : نُعيم بن حماد المَرْوَزي الخزاعي ، حيث قال فيه محمد بن أحمد ابن حماد الدولابي : " كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب "[2] .

و كلام ابن حماد الدولابي مردود ؛ لأن باعثه اختلاف المذهب بينهما ،قال الحافظ ابن عدي : " ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد لصلابته في أهل الرأي "[3] .

و قـــال الحافظ ابن حجر : " نسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع ، وتعقب ذلـــك ابـــن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه ؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي ، وهذا هو الصواب والله أعلم "[4] .

١٤- القرينة الثالثة : أن يكون باعثه الخصومة و الأمور الشخصية :

التطبيق(٧٥)

في ترجمة : يونس بن بُكير بن واصل الشيباني الكوفي أبي بكر ، حيث تكلم فيه ابنا أبي شيبة .

---

(١) تهذيب التهذيب ٤٧/٨ .

(٢) الكامل ١٦/٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٤٧/٦.، و لم أجده في المطبوع من الكامل .

(٤)هدي الساري ٤٤٧ .

و في صـــنيعهما تأمـــل ؛ لأن باعثه أمر شخصي ، قال إبراهيم بن الجنيد : "سمعت يحيى بن معين و سئل عن يونس بن بُكير ؟ فقال :كان ثقة صدوقاً إلا أنه كـــان مـــع جعفر بن يحيى البرمكي، وكان موسراً فقال له رجل : إنهم يرمونه بالزندقة ، بكذا و كذا ! فقال : كذب ، ثم قال يحيى : رأيت ابني أبي شيبة أتياه فأقصاهما ، وسألاه كتاباً فلم يعطهما ، فذهبا يتكلمان فيه ، قال يحيى بن معين : قد كتبت عنه وقال أبو خيثمة : قد كتبت عنه "[1] .

التطبيق(٧٦)

في تـــرجمة : سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، حيث لم يحدث عنه الإمام مالك ، و روى له بواسطة ، مع أنه لقيه .

و لا يضـــره ذلك ؛ لأن الإمام صنع ذلك من أجل أمر شخصي ، فقد قال أبوداود : " سمعت أحمد قال : أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يحدث عنه مالك " ، و قال : " سمعت أحمد يقول : ما أدري ما كان بلية مالك معه حيث لم يـــرو عـــنه ؟! ثم قـــال : زعمـــوا أن سعداً كان وعظ مالكاً أي في تنسبه فتركه "[2] .

و قـــال أبو العباس الفضل بن زياد : " سمعت أبا عبد الله ، قيل له : لِمَ لَمْ يرو مالك عن سعد بن إبراهيم ؟ قال : كان له مع سعد قصة ، ثم قال : لا يُبالي سعد إن لم يرو عنه مالك "[3] .

---

(١) ١٠٢ .

(٢) السؤالات ١٤٥ .

(٣) المعرفة و التاريخ ١ / ٤١١ ، ٣ / ٣١ .

وقـــال أحمد بن البرقي : " سألت يحيى عن قول بعض الناس في سعد : أنه كـــان يرى القدر وترك مالك الرواية عنه ؟ فقال : لم يكن يرى القدر ، وإنما ترك مالك الرواية عنه ؛ لأنه تكلم في نسب مالك ، فكان مالك لا يروي عنه ، وهو ثبت لا شك فيه "[1] .

و بهذا يتبين أن ترك الرواية عن الراوي ليس من صريح التضعيف ، بخلاف الكـــلام في الراوي قال الساجي : " مالك إنما ترك الرواية عنه ، فأما أن يكون يتكلم فيه فلا أحفظه ، وقد روى عنه الثقات والأئمة ، وكان ديناً عفيفاً "[2] .

التطبيق(٧٧)

في تـــرجمة : إبـــراهيم بن عبد الله بن يزيد السَّعْدي التميمي أبي إسحاق النيسابوري ، حيث غمزه الإمام مسلم .

و صنيع الإمام مسلم من أجل أمر شخصي يتعلق بخلق إبراهيم و تعامله ، قال أبو عبد الله الحاكم : " ثقة مأمون ، إلا أنه طويل اللسان ، و كان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة "[3] .

و قال الحاكم أيضاً : " سعد تميم ، منهم : شيخ بلدنا : إبراهيم بن عبد الله السعدي "[4] .

و قال أيضاً في تاريخ نيسابور : " إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السعدي أبو إسحاق التميمي من بني سعد تميم ، ويلقب سبر، وكان يكره هذا اللقب ، وهو

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/٤٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٣/٤٠٣.

(٣) سؤالات السجزي ٤١ ، ٢٨٥ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٦٧ .

ابن أخت بشر بن القاسم الفقيه وكان لا يخالطه وهو يحدث كثير الحديث كبير الرحلة ، ويقال له : المؤذن لأذانه على المسجد على رأس الربعة "[1] .

و قال الإمام الذهبي : " إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السعدي الإمام الحافظ الثقة أبو إسحاق التميمي النيسابوري ابن اخت بشر بن القاسم الفقيه "[2] .

التطبيق(٧٨)

في ترجمة : مُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد القِتْبَاني القاضي أبي معاوية المصري ، حيث لم يرو عنه ابن وهب المصري ، و هو بلديه و عصريه.

و الذي يظهر أنه صنع ذلك ؛ لأن المُفَضَّل حكم عليه في قضية ، و ليس هذا بضـــار المُفَضَّل قال أبو داود : " كان مجاب الدعوة ، ابن وهب لم يحدث عن المُفَضَّل بن فَضَالة ؛ و ذلك أنه قضى عليه بقضية ، و كان قاضي مصر "[3] .

التطبيق(٧٩)

في ترجمة : محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الناقد حافظ الموصل ، حيث كان الإمـــــام أبو يعلى الموصلي يسيء القول فيه ، و هو عصريه و بلديه ؟!

وصنيع الإمام أبي يعلى من أجل أمر شخصي لم يعتدوا به في باب الحديث ، قال ابن عدي : " سمعت أبا يعلى يسيء القول فيه ، وكان يشتد عليه إذا قُرئ عليه عنه شيء ، ويقول :شهد علي خالي بالزور "[4] .

---

(١) حكاه ابن حجر في لسان الميزان ٧٤/١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٤/١٣ .

(٣) سؤالات الآجري ١٥٠٢ .

(٤) الكامل ٢٧٩/٦ .

و قال ابن عدي : " هو حسن الرواية عن أهل الموصل : معافى بن عمران ، و عفيف بن سالم وعمر بن أيوب ، وغيرهم ، وعنده فيهم إفرادات وغرائب ، وقد شهد له أحمد بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان ، و لم أر أحداً من مشايخنا الذين حدثوا عنه يذكرونه بغير الجميل أو يتكلمون عنه في باب الحديث ، وكان عندهم ثقة "[1] .

و قال الإمام الذهبي : " محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ ثقة ، أساء أبو يعلى القول فيه "[2] .

التطبيق(٨٠)

في ترجمة : عُبيد الله بن سعيد اليَشْكُري مولاهم أبي قدامة السَّرَخسي الحافظ حيث ضرب على حديثه الإمام محمد بن يحيى الذُّهْلي .

وصنيع الذُّهْلي لا أثر له على الضبط ؛ لأنه لأمر شخصي حيث دخل الذُّهْلي علي أبي قدامة فلم يقم له ، قال الحاكم : " قد كان محمد بن يحيى روى عن أبي قدامة ، ثم ضرب على حديثه لا يخرج منه ، فإن أبا قدامة أحد أئمة الحديث متفق على إمامته وحفظه وإتقانه "[3] ، و ذكر الحاكم أن سبب ذلك : " أن محمد بن يحيى دخل على أبي قدامة فلم يقم له "[4] .

و قد أثنى عليه الذُّهْلي نفسه ، فقال : "كان إماماً فاضلاً خيّراً "[5] .

---

(١) الكامل ٦/٢٧٩ .

(٢) المغني في الضعفاء ٢/٥٩٨ .

(٣) تهذيب التهذيب ٧/١٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/١٦.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/٥٠٠ .

التطبيق(٨١)

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث قال فيه الإمام مالك : " دجال من الدجاجلة "[١] .

و لصنيع الإمام عدة أسباب ، منها : أنه لأمر شخصي ، حيث تكلم ابن إسحاق في نسب الإمام ، قال الإمام ابن عبد البر : " كان كلام مالك في محمد ابن إسحاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه ، و علمه ، و كان ابن إسحاق يقول فيه : إنه مولى لبني تيم قريش ، و قال فيه ابن شهاب أيضاً ، فكذب مالك ابن إسحاق ؛ لأنه أعلم بنسب نفسه ، و إنما هم حلفاء لبني تيم في الجاهلية "[٢] ، و سيأتي بيان كلام ابن إسحاق في علم الإمام مالك [٣].

و قال ابن حبان : " ذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد ابن إسحاق ، وكان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح ، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم فوقع بينهما لهذا مفاوضة "[٤] .

التطبيق(٨٢)

في ترجمة : الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَري أبي علي البغدادي ، حيث جرحه موسى بن هارون البغدادي ، فقال : " استخرت الله سنتين حتى تكلمت في المَعْمَري ، وذاك أني كتبت معه عن الشيوخ وما افترقنا فلما رأيت تلك الأحاديث قلت من أين أتى بها "[٥] .

---

(١) علل المروذي ٥٦ .

(٢) جامع بيان العلم و فضله ٥٠٩ .

(٣) تطبيق : رقم ٨٩ .

(٤) الثقات ٣٨٢/٧ .

(٥) لسان الميزان ٢٢٢/٢.

و لم يعتدوا بهذا مع أنه قد صحبه ، و هو بلديه ؛ لأن بينهما عداوة ، وكان المَعْمَـــري قـــد سمع ما لم يسمع موسى ، و مهما يكن من شيء فيحتمل له ما تفرد به ؛ لأنه مكثر ، قال الدارقطني : " صدوق عندي حافظ ، وأما موسى بن هارون فجرحه وكانت بينهما عداوة ، وكان أنكر عليه أحاديث أخرج أصوله العُتق بها ، ثم ترك روايتها لما أُنكر عليه "[1] .

وقـــال ابن أبي دارم : " كنت ببغداد لما أنكر عليه موسى بن هارون فرفع الأمر إلى يوسف القاضي ، فقال موسى : هذه أحاديث شاذة عن ثقات لابد من إخـــراج الأصـــول بها ، فقال المَعْمَري: قد عرف من عادتي أن كنت إذا رأيت حديثاً غريباً عند شيخ لا أعلم عليه إنما كنت أقرأه من كتاب الشيخ وأحفظه فلا أصل لهذا "[2] .

وقـــال أبـــو طاهـــر الحســـين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذِي[3] النيســـابوري : " كـــان المَعْمَري يقول :كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فاسأله عنه "[4] .

وقـــال أبو تراب محمد بن إسحاق الموصلي : " سمعت المَعْمَري يقول : أما تعجـــبون من موسى بن هارون يطلب لي متابعاً في أحاديث خصتني بها الشيوخ وقطعتها من كتبهم "[5] .

---

(١) سؤالات الحاكم ٧٨ .

(٢) طبقات الحفاظ للسيوطي٢٩٥ .

(٣) الأنساب ٣٣٤/٣ .

(٤) لسان الميزان ٢٢٢/٢.

(٥) لسان الميزان٢٢٢/٢.

و قال أحمد بن هارون البَرْدِيجي: " ليس بعجب أن ينفرد المَعْمَري بعشرين أو ثلاثين حديثاً أو أكثر، ليست عند غيره في كثرة ما كتب "[1] .

التطبيق(٨٣)

في ترجمة : عبد الله بن ذكوان أبي الزناد المدني أحد الأئمة الأثبات الفقهاء ، حيث قال فيه ربيعة : " ليس بثقة ولا رضى " [2] .

و لم يُؤثر فيه ذلك ؛ لأن بينهما عداوة ، قال الإمام الذهبي : " لا يسمع قول ربيعة فيه فإنة كان بينهما عداوة ظاهرة "[3] ، و قال أيضاً : " إمام ثبت ، تكلم فيه بعضهم بلا حجة " [4] .

و قال الحافظ ابن حجر : " لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك ؛ للعداوة التي كانت بينهما بل وثقوه ، وكان سفيان الثوري يسميه : " أمير المؤمنين "، واحتج به الجماعة "[5] .

التطبيق(٨٤)

في ترجمة : عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني ، حيث تكلم فيه ابن صاعد و ابن جرير ، كما تكلم هو في ابن صاعد .

وصنيعهم لا يعتد به ؛ لأن بينهم عداوة معروفة ، قال الإمام الذهبي : " لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه ، كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد ، وكذا لا

---

(١) الكامل ٣٣٧/٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ٩٥/٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ٩٥/٤ .

(٤) المغني في الضعفاء ٣٣٧/١ .

(٥) هدي الساري٤١٣.

يُسمع قول ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بيّنة ، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض "[1] ، و قال أيضاً : " لا يُسمع قول الأعداء بعضهم في بعض "[2] .

التطبيق(٨٥)

في ترجمة : أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري ، حيث قال فيه الإمام النسائي : " ليس بثقة "[3] .

وكلامه محل تأمل ؛ لأن بينهما خصومة ، قال محمد بن هارون بن حسان البرقي : "هذا الخراساني ـــ يعني النسائي ـــ يتكلم في أحمد بن صالح ، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه ، فحمله ذلك على أن تكلم فيه "[4] .

وقال الإمام ابن عدي : " هذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول فيه ما قاله أحمد لا ما قاله غيره فيه " ، و قال أيضاً : " أحمد بن صالح من حفاظ الحديث وبخاصة حديث الحجاز ، ومن المشهورين بمعرفته ، و حدث عنه البخاري مع شدة استقصائه و محمد بن يحيى ، و اعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز و على معرفته ، و حدث عنه من حدث من الثقات و اعتمدوه حفظاً و إتقاناً "[5] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧٢ .

(٢) الميزان ٢/٤٣٣ .

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي ١/ ٢٢ .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١/١٨٣.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/١٨٣.

وقال الخطيب البغدادي : " احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمن النسائي فإنه ترك الرواية عنه ، وكان يطلق لسانه فيه ، ويقال كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق ، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما "[1] .

وقال الحافظ ابن حجر : "قال أبو جعفر العقيلي : كان أحمد بن صالح لا يُحدث أحداً حتى يسأل عنه ، فجاءه النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له ، فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها ، و لم يضر ذلك ابن صالح شيئاً هو إمام ثقة "[2] .

وقال ابن حبان في الثقات : " كان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق ، ولكنه كان صلفاً تياهاً لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يحسد على ذلك "[3] .

وقال الخليلي فيه : " ثقة حافظ ، أخرج له البخاري ، وكتب عنه محمد ابن يحيى الذُّهْلي وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وتكلم فيه أبو عبد الرحمن النسائي ، واتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ، ولا يقدح كلام أمثاله فيه "[4] .

---

(١) تاريخ بغداد ٤/٢٠٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٣٦ .

(٣) ٨/٢٥.

(٤) الإرشاد ١/٤٢٤ .

١٥- القرينة الرابعة : أن يكون باعثه المشاحنة و الحسد و التنافس بين الأقران :

التطبيق(٨٦)

في تـــرجمة : عامر الشعبي ، و عكرمة مولى ابن عباس ، حيث تكلم إبراهيم النخعي في الشعبي وتكلم الشعبي في عكرمة .

و لم يعـــتد النقاد بكلامهم ؛ لأنهم أقران ، قال الإمام البخاري : " لم ينج كثير مـــن الـــناس مـــن كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ، وكلام الشعبي في عكرمة ، و لم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجة ، و لم تسقط عدالتهم إلا ببرهان و حجة "[(١)] ، وهؤلاء جميعاً أقران .

التطبيق(٨٧)

في ترجمة : عكرمة مولى ابن عباس ، حيث قال الإمام سعيد بن المسيب لمولى له يقال له بُرْد : " لا تكذب علي، كما يكذب عكرمة على ابن عباس "[(٢)] .

و لم يرتضوا كلام سعيد ؛ لأمور منها : أن بينهما مشاحنة أقران سببها بيّنه أيـــوب السَّخْتياني حيث روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أيوب السَّخْتياني قال : " سأل رجل ابن المسيب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له ذكر أنه معصية ؟ فأمـــره أن يوفيه ، قال : ثم سأل الرجل عكرمة فأمره أن يكفر يمينه ولا يوفي نـــذره ، قال : فرجع الرجل إلى ابن المسيب فأخبره بقول عكرمة ، فقـــال ابن المســـيب : لينتهين عكرمة أو ليوجعن ظهره ، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره فقـــال لـــه عكرمة : أما إذا بلّغتني فبلّغه ، أما هو فقد ضربت الأمراء ظهره ، أوقفوه في تُبّان من شعر ، وسله عن نذرك أطاعة هو لله أم معصية ؟ فإن قال :

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام ٤٠ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١٥٨٤،١٥٨٣ ، الطبقات الكبرى ١٣٥/٥.

هو معصية ، فقد أمرك بمعصية الله ، وإن قال : هو طاعة لله ، فقد كذب على الله حين زعم أن معصية الله طاعة "[1] .

و يُعرّض سعيد رحمه الله بمثل ذلك في كلامه ، و منه ما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن مرة أنه قال : " سأل رجل سعيد بن المسيب عن آيـــة من القرآن ؟ فقال : لا تسألني عن القرآن وسل عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء ، يعني عكرمة "[2] .

و قال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي : " لهذا كان بين سعيد بن المسيب و بين عكرمة ما كان ، حتى قال فيه ما حكى عنه أنه قال لغلامه بُرْد : لا تكذب علي، كما كذب عكرمة على ابن عباس "[3] .

و قـــال الإمام ابن عبد البر : " أما قول سعيد بن المسيب فيه فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي "[4] .

وقال ابن عبد البر : " قد كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلـــة العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا ، ولكن أهل الفهم و العلم والميز لا يلتفتون إلى ذلك؛ لأنهم بشر يغضبون و يرضون ، و القول في الرضا غير القول في الغضب "[5] .

---

(١) المصنف ٨/٤٣٩/ ١٥٨٢٦ .

(٢) المصنف ١٠ / ٥١١ / ١٠١٤٩.

(٣)جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر ٥٠٩ .

(٤) التمهيد لابن عبد البر ٢/٢٨.

(٥) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٥٠٧ .

التطبيق(٨٨)

في ترجمة : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، حيث قال فيه الإمام مالك : " دجال من الدجاجلة " [١] .

و لصنيع الإمام عدة أسباب ، منها : أن بينهما مشاحنة أقران ، و كان كل منهما يتكلم في صاحبه ، و قال الإمام البخاري : " لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها ، و لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم ، نحو ما يذكر عن إبـــراهيم من كلامه في الشعبي ، وكلام الشعبي في عكرمة ، وفيمن كان قبلهم وتأويل بعضهم في العرض والنفس ، و لم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجـــة و لم تســـقط عدالـــتهم إلا بـــبرهان ثابت وحجة ، والكلام في هذا كثير "[٢] .

وقال عبد الله بن نافع : " كان ابن أبي ذئب وابن الماجشون وابن أبي حازم وابن إسحاق يتكلمون في مالك وكان أشدهم فيه كلاماً محمد بن إسحاق كان يقول : ائتوني ببعض كتبه حتى أبين عيوبه أنا بيطار كتبه "[٣] .

و قـــال ابـــن حبان : " كان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة "[٤] .

---

(١) علل المروذي ٥٦ .

(٢) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ٤٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٩/٧ .

(٤) الثقات ٣٨٢/٧ .

و قـــد أورد الإمـــام ابن عبد البر كلام الإمام مالك في باب :"قول العلماء بعضهم في بعض"[1].

و قال : " نورد في هذا الباب من كلام الأئمة الجلة الثقات السادة بعضهم في بعض مما لا يجب أن يُلتفت فيهم إليه ، و لا يخرج عليه "[2] .

التطبيق(٨٩)

في ترجمة : يحيى بن أبي كثير ، حيث كان قتادة بن دِعامة السدوسي يتكلم فيه ، و تكلم هو أيضاً في قتادة ، فقد قال أبان العطار : "ذكر يحيى بن أبي كثير عـــند قتادة ، فقال : متى كان العلم في السَّمّاكين[3] ؟! فذكر قتادة عند يحيى ، فقال : لا يزال أهل البصرة بشر ما كان فيهم قتادة "[4] .

و كلامهما غير مؤثر ؛ لأن بينهما مشاحنة أقران ، قال الإمام الذهبي معلقاً على ذلك: "كلام الأقران يُطوى ولا يُروى فإن ذكر تأمله المحدث فإن وجد له متابعاً وإلا أعرض عنه "[5] .

التطبيق(٩٠)

في ترجمة : محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي أبي جعفر الملقب بمطيّن ، حيث تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وتكلم هو في ابن أبي شيبة .

---

(١) جامع بيان العلم و فضله ٥٠٠ .

(٢) جامع بيان العلم و فضله ٥٠٣ .

(٣) أي : في غير أهله من أصحاب العمل في البناء نسبة إلى سَمْك البيت وهو سقفه ، قال ابن منظور : " سَـــمَك الشـــيء يَسْـــمِكه سَمْكاً فسَمَك : رفعه فارتفع ، و السَّمَاك ما سُمِك به الشيء " مادة (سمك) ١٠/ ٤٤٣ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٦.

و قد كانت بينهما منافسة أقران ، قال فيهما الإمام الذهبي : " لا يُعتد غالباً بكلام الأقران لا سيما إذا كان بينهما منافسة ، فقد عدد ابن عثمان لمطين نحواً من ثلاثة أوهام فكان ماذا ؟! ومطين أوثق الرجلين ، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له "[1] .

وقال أيضاً : " محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي الحافظ مطين محدث الكوفة ، حط عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وحط هو على ابن أبي شيبة وآل أمرهما إلى القطيعة ، ولا يُعتد ـ بحمد الله ـ بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض "[2] .

التطبيق(٩١)

في ترجمة : حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيبي المصري أبي حفص ، حيث تكلم فيه أحمد بن صالح أبي جعفر المصري ابن الطبري .

و ردوا كلامه ؛ لأن بينهما مشاحنة أقران سببها أن لأحمد سماعاً في كتب حَرْمَلة من ابن وهب ، فمنعه حَرْمَلة منها ، و لم يعطه إلاّ نصفها ، قال ابن عدي : " أما حمل أحمد بن صالح عليه ؛ فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف ، فتولدت بينهما العداوة من هذا ، فكان من يبدأ إذا دخل مصر بحَرْمَلة لا يحدثه أحمد بن صالح ، وما رأينا أحداً جمع بينهما فكتب عنهما جميعاً ، ورأينا أن من عنده حَرْمَلة ليس عنده أحمد ، ومن عنده أحمد ليس عنده حَرْمَلة "[3] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/٤١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦/٢١٥ .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٦١ .

التطبيق(٩٢)

في ترجمة : عثمان بن صالح السهمي أبي يحيى المصري ، حيث روى أحمد ابن محمد بن الحجاج ابن رِشْدِين عن أحمد بن صالح المصري أنه ترك عثمان ابن صالح .

و قد ردوا صنيعه ـــ لو ثبت ـــ بأن بينهما مشاحنة أقران ، و ابن رِشْدِين ضـــعفوه ، قال الحافظ ابن حجر : " أما ما رواه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْـــدِين ، عن أحمد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدح فيه ، أما أولاً فـــابن رِشْـــدِين ضعيف لا يوثق به في هذا ، وأما ثانياً فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح "[١].

التطبيق(٩٣)

في تـــرجمة : عمرو بن عبد الله السَّبِيعي أبي إسحاق الكوفي ، حيث قال فيه الحـــافظ مغيرة بن مِقْسم الكوفي " ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق والأعمش "[٢] .

و لم يرتضوا كلامه فيه ؛ لأنهما أقران ، قال الإمام الذهبي : " لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض ،وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام "[٣] .

التطبيق(٩٤)

في ترجمة : عمرو بن علي بن بحر الباهلي أبي حفص الصيرفي الفلاس الحافظ المعـــروف ، حـــيث تكلم فيه علي بن المديني ، و قلل من شأنه بقوله : " كان

---

(١) هدي الساري١/٤٢٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/٣٩٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/٣٩٩ .

يطلب " ، و ذكر له وهماً في أثر ، فقد قال عبد الله بن علي بن المديني : "سألت أبي عـــن أبي حفـــص الفلاس ؟ فقال : قد كان يطلب ، قلت : روى عن عبد الأعلـــى ، عن هشام ، عن الحسن : "الشفعة لا تورث" ؟ فقال : ليس هذا في كتاب عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن "[1] .[2]

و صـــنيع ابن المديني محل تأمل ؛ لأن بينهما منافسة أقران ، و الوهم القليل يحتمل من المكثر ومن ذا يسلم ، قال الحاكم : " قد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني ، وقد أجل الله تعالى محلهما جميعاً عن ذلك "[3] .

و قـــال الحافظ ابن حجر " يعني أن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضـــاً إذا كان غير مفسر لا يقدح " [4] ، و يُشترط في المفسر أيضاً أن يكون مؤثراً ؛ لأن الوهم القليل من المكثر يحتمل .

التطبيق(٩٥)

في تـــرجمة : الحسن بن علي بن شَبيب أبي علي المَعْمَري البغدادي ، حيث كـــــذبـــه الفضل ابن العباس البغدادي الرازي الملقب بفَضْلَك ، و جعفر بن الجنيد البغدادي ، و هما من أهـــل بلده و قد صحباه .

و صـــنيعهما مردود ؛ لأن باعثه الحسد ، قال ابن عدي : " سمعت عَبْدان يقول : سمعت فَضْلَك الرازي و جعفر بن الجنيد يقولان : المَعْمَري كذاب ، ثم

---

(١) تاريخ بغداد ٢٠٩/١٢ .

(٢) الأثر في الشفعة ، قد رواه ابن أبي شيبة من كلام ابن سيرين ، و الشعبي (المصنف ٧/ ٣٤٣/ ٣٤٠٢ ، ٤٣٠٣).

(٣) حكاه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٨ .

(٤) تهذيب التهذيب ١/٨ .

قـــال لي عَبْدان : حسداه ؛ لأنه كان رفيقهم ، فكان المَعْمَري إذا كتب حديثاً غريباً لا يفيدهما ، وما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المَعْمَري"[١] .

و قـــال أبـــو طاهـــر الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الجُنابَذي[٢] النيســـابوري : " كـــان المَعْمَري يقول :كنت أتولى لهم الانتخاب فإذا مر بي حديث غريب قصدت الشيخ وحدي فأسأله عنه "[٣] .

التطبيق(٩٦)

في ترجمة : الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بُكير أبي عبد الله الصيرفي البغدادي الحافظ (ت ٣٨٨هـــ) ، حيث تكلم فيه الحافظ : محمد بن أحمـــد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس أبو الفتح البغدادي (ت ٤١٢هـــ) فذكر أنه : " كان يتساهل في الحديث ، ويلحق في أصول الشيوخ ما ليس فيها ويوصل المقاطيع ، ويزيد الأسماء في الأسانيد "[٤] .

و كـــلام ابن أبي الفوارس محل تأمل ، فهو جرح مفسر لا يُؤثر ؛ لأن باعثه الحسد ، فقد قال الحافظ الحجة أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري البغدادي الصيرفي (ت ٤٣٥هـــ) : " كان أبو عبد الله بن بُكير ثقة ، فحسدوه فتكلموا فيه "[٥] .

و إلـــيه أشار الحافظ ابن حجر بقوله : " تكلم فيه ابن أبي الفوارس بنفس حادة "[٦] .

---

(١) الكامل ٣٣٧/٢ .

(٢) الأنساب ٣٣٤/٣ .

(٣) لسان الميزان ٢٢٢/٢.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/٨.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/٨.

(٦) لسان الميزان ٢٦٢/٢.

التطبيق(٩٧)

في ترجمة : محمد بن المثنى بن عُبيد العنزي أبي موسى البصري الحافظ ، حيث تكلم فيه بُنْدار محمد بن بشار بن عثمان البصري ، كما تكلم هو في بُنْدار .

و لم يعتدوا بصنيعهما ؛ لأن بينهما مشاحنة أقران ، فقد قال الدارقطني :"سئل عمرو بن علي الفلاس عنهما ؟ فقال : ثقتان يقبل منهما كل شيء، إلا ما تكلم به أحدهما في صاحبه "[١].

التطبيق(٩٨)

في ترجمة : محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبي بكر الحافظ ، حيث تكلم فيه الإمام العقيلي .

و قد ردوا كلامه ؛ لأن بينهما مشاحنة أقران ، قال الإمام الذهبي : " كلامه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض ، مع أنه لم يذكره في كتاب الضعفاء "[٢] .

التطبيق(٩٩)

في ترجمة : عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم أبي عثمان البصري ، حيث تكلم فيه علي بن المديني .

و قد ردوا كلامه بأن باعثه الحسد ، فقد قال أبو زرعة : " سمعت سليمان ابن حرب يقول : وذكر عمرو بن مرزوق ، فقال : جاء بما ليس عندهم فحسدوه "[٣] .

---

(١) حكاه ابن حجر في لسان الميزان ٢/٢٦٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٦/٣٩ .

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.

و قال الإمام أبو زرعة : " سمعت أحمد بن حنبل ، و قيل له : إن علي بن المديني تكلم في عمرو بن مرزوق ؟ فقال : عمرو بن مرزوق رجل صالح ، لا أدري ما يقول علي "[1] .

التطبيق(١٠٠)

في تـــرجمة : عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبي القاسم البغوي ابن بنت أحمد بن منيع ، حيث تُكلم فيه .

و قد كان باعثه الحسد ، قال موسى بن هارون الحمال : " لو جاز أن يقال للإنســـان إنه فوق الثقة لقيل لأبي القاسم ، وقد سمع و لم يسمع ، قيل له : فإن هؤلاء يتكلمون فيه ؟ قال : يحسدونه ابن منيع لا يقول إلا الحق "[2] .

و قد عقد الإمام ابن عبد البر لذلك باباً في كتابه جامع بيان العلم و فضله ، و ذكر أمثلة متعددة عليه ، فراجعه[3] .

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢٦٣.

(٢) لسان الميزان ٣/٣٤٠ .

(٣) (٥٠٠ ــ ٥٢٠) .

الخـــاتمة :

في ضوء هذا البحث يمكن إيراد أهم نتائجه العلمية الآتية :

١ــ أن قرائن ترجيح التعديل و التجريح من أهم نتائج علم الجرح و التعديل ، و متطلبات التأهيل للنظر في الأسانيد و الحكم على الأحاديث ، و خدمة السنة النبوية وفق المنهج العلمي المعتبر .

٢ــ يُشترط في الجرح المخالف لتعديل معتبر أن يُفسر بقادح كلي عند الحكم على الراوي بالضعف المطلق ، أو بقادح جزئي عند تقييد الجرح أو التعديل به .

٣ــ لا يلزم من ثقة الراوي قبول كلامه المخالف جرحاً و تعديلاً ؛ لأن نقد الرجال يحتاج إلى خبرة تامة خاصة بهذا الفن لاسيما إذا فسر الجرح أو التعديل بما لا يُعتبر عند النقاد ، و من باب أولى رد كلام الضعفاء في الرواة أو من عُرف بالاعتماد عليهم .

٤ــ أن الطعن في الأئمة و النقاد جرح مردود على صاحبه و قادح فيه ، قال الإمام أحمد : "من كَذَّب أهلَ الصدقِ فهو الكاذب " [١] .

٥ــ لا يُعتد بكلام الناقد فيمن هو أوثق منه لاسيما إذا كان باعثه الاختلاف العقدي أو المذهبي ، أو التنافس بين الأقران ، و لا يلتفت لتفسيرهم للجرح ــ و الحال هذه ــ ؛ لأن غالبه الأخطاء التي لا تضر ، و من ذا يسلم ، قال ابن حبان : ": " المحسودُ أبداً يُقدَحُ فيه ؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود، فإن لم يجد ألزق مثله به " [٢] .

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٥٠٠ .

(٢) الثقات ٢٦/٨ ترجمة : أحمد بن صالح المصري .

٦ــ يُقدم حكم الناقد المعتبر على غيره إذا تبين أن معرفته بالراوي أتم لاسيما إذا كان بلديه و عاصره ما لم يُخالف بقرينة أقوى .

٧ ــ يُؤخر حكم الناقد المعروف بالتشدد إذا خُولف بحكم معتبر ، و لم يُفسر جرحه بقادح كلي و كذا إذا فسر الناقد المعتدل أو المتساهل جرحه بما يدل على تشدده فيه ؛ لأنه قد يتشدد المعدل و المتســـاهل و يتساهل المتشدد .

٨ ــ إذا تعدد حكم الناقد في الراوي فيحمل الحكم الموافق للجمهور على أنه آخر أحوال الراوي الذي ظهر للناقد ما يرجحه .

و في الختام أسأل الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم أن ينفع بهذا البحث و أن يختم بالصالحات أعمالنا ، و يغفر لنا ولوالدينا و لولاة أمورنا و للمسلمين و الحمد لله رب العالمين ، و صلى الله و سلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهرس الرواة :

الاســـــم	رقم التطبيق
أبان بن إسحاق المدني .	(٢٠)
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .	(٢٥)
إبراهيم بن عبد الله بن يزيد السَّعْدي التميمي النيسابوري .	(٧٧)
إبراهيم بن محمد بن الحارث الفَزَاري أبو إسحاق .	(٦٦)
إبراهيم بن محمد بن يوسف الفِرْيابي .	(٥١)
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي .	(٦٥)
أحمد بن الحسن بن خَيْرون البغدادي .	(١٠)
أحمد بن حنبل .	(٦٣) (٧١)
أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ابن الطبري .	(٨٥)
أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني .	(٣٥) (٤٦)
أحمد بن عَبْدة الضبي البصري .	(٦٨)
أحمد بن عيسى التُّسْتَري المصري .	(٦٢)
أحمد بن الفرات الرازي .	(٦٨)
أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد ابن الشَّرقي .	(٩)
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي .	(٥٢)
إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصّفّار النحوي .	(٤)
أفلح بن سعيد المدني القُبَائي .	(٥٠)
بَدَل بن المُحَبَّر .	(٥٦)

الجراح بن مَلِيح البَهْراني الحمصي .	(٣٩)
جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَبِّي الرازي .	(٢٣)
جعفر بن محمد بن جعفر العباسي .	(٢١)
حَرْمَلة بن يحيى التُّجِيبي المصري .	(٩١)
الحسن بن علي بن شَبيب أبو علي المَعْمَري البغدادي .	(٨٢) (٩٥)
الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بُكير أبو عبد الله الصيرفي .	(٩٦)
حماد بن أسامة الكوفي .	(٢٢)
حميد بن أبي حميد الطويل .	(٢٤)
حميد بن الربيع بن حميدالخزاز .	(٣٠)
داود بن حماد بن فرافصة البلخي .	(٥٥)
الربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني .	(٥٩)
السَّري بن يحيى بن إياس .	(١٨)
سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .	(٧٦)
سفيان بن عقبة الكوفي .	(٣٨)
سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني .	(٧٠)
سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان .	(٢٩)
شَريك بن عبد الله النَخعي الكوفي .	(٤٧)
شعبة بن الحجاج .	(١٣)
عامر الشعبي .	(٨٦)

عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس .	(٣٧)
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني .	(٦١)
عبد السلام بن حرب النهدي الكوفي .	(٣٤)
عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر .	(٥٤)
عبد الله بن ذكوان أبو الزناد المدني .	(٨٣)
عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني .	(٨٤)
عبد الله بن عطاء الإبراهيمي .	(١٦)
عبد الله بن فَرّوخ .	(٢٧)
عبد الله بن المبارك .	(١٢)
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي ابن بنت أحمد بن منيع .	(١٠٠)
عبد الله بن معاذ الصنعاني .	(٨)
عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة .	(٣٢)
عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي .	(٥٨)
عبد ربه بن نافع الحناط أبو شهاب الصغير .	(٤٨)
عُبيد الله بن سعيد اليَشْكُري مولاهم السَّرَخسي .	(٨٠)
عتاب بن بشير الجَزَري الحراني .	(٣٣)
عثمان بن صالح السهمي المصري .	(٩٢)
عكرمة مولى ابن عباس .	(٨٧)
العلاء بن هارون الواسطي .	(١٩)

عمارة بن جُوَين العَبْدي البصري .	(٧٢)
عمر بن عثمان بن عمر التيمي المدني .	(٤٣)
عمر بن مُسَاور .	(١٤)
عمرو بن شعيب بن محمد القرشي السهمي .	(٧٣)
عمرو بن عبد الله السَّبِيعي أبو إسحاق الكوفي .	(٩٣)
عمرو بن علي بن بحر الباهلي أبو حفص الصيرفي الفلاس .	(٦) (٩٤)
عمرو بن مرزوق الباهلي مولاهم أبو عثمان البصري .	(٦١) (٩٩)
عمرو بن الوليد الأغضف .	(٤٤)
عُمير بن سعيد النَّخَعي الصُّهْباني .	(١١)
القاسم بن أمية الحذاء .	(٣)
القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي .	(٥٣)
مبشر بن إسماعيل الحلبي .	(١٧)
محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر .	(٩٨)
محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْرِيف الجُرجاني .	(٣١)
محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنْده العَبْدي الأصبهاني .	(٦٩)
محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم .	(١) (٨١) (٨٨)
محمد بن حماد الطَّهْراني .	(٢)
محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي مطيّن .	(٩٠)
محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي .	(٧٩)

محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري الأَنَسي .	(٥٧)
محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي .	(٣٦)
محمد بن قيس الأسدي .	(٦٤)
محمد بن المثنى بن عُبيد العترِي أبو موسى البصري .	(٩٧)
محمد بن مسعود .	(٤٢)
مُفَضَّل بن فَضَالة بن عُبيد القِتْبَاني المصري .	(٧٨)
موسى بن داود البصرى صاحب اللؤلؤ .	(٤١)
موسى بن مسعود النهدي البصري .	(٥)
نُعيم بن حماد المَرْوَزي الخزاعي .	(٧٤)
نوح بن المختار .	(٤١)
همام بن يحيى بن دينار العَوْذي .	(٢٨)
وكيع بن الجراح .	(٧)
وهب بن جرير الأزدي البصري .	(٤٩)
يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزِّبْرِقان .	(٢٦)
يحيى بن أبي كثير .	(٨٩)
يونس بن بُكير بن واصل الشيباني الكوفي .	(١٥) (٧٥)

فهرس المصادر والمراجع :

١- **القرآن الكريم** .

٢- **الأحكام الوسطى**، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ، تحقيق: حمدي السلفي ، نشر : مكتبة الرشد في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

٣- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** ، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني تحقيق : د.محمد سعيد عمر ، نشر : مكتبة الرشد في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٤- **الأم**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، نشر : دار المعرفة في بيروت .

٥- **الأنساب**، للسمعاني، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي، نشر : مجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ .

٦- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن: علي بن محمد بن القطان، تحقيق : د. آيت سعيد، نشر : دار طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٧- **التاريخ الأوسط**، لأبي عبد الله : محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محمد بن إبراهيم اللحيدان، نشر : دار الصميعي في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٨- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت.

٩- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي (عبد الرحمن بن عمرو النصري)** ، تحقيق : خليل المنصور ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

١٠- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين**، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف نشر: دار المأمون للتراث في دمشق .

١١- **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله : محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت .

١٢- **التاريخ**، ليحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز في مكة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٣- **تذكرة الحفاظ**، لأبي عبد الله : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، نشر : دار الفكر العربي .

١٤- **ترتيب تاريخ ثقات أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي**، لعلي بن أبي بكر الهيثمي تحقيق :د.عبد المعطي قلعجي ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٥- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق : د. إكرام الله إمداد، نشر : دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

١٦- **تقريب التهذيب**، للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد عوامة، نشر : دار الرشيد في حلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٧- **التقييد و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح** ، لعبد الرحمن بن الحسين العراقي ، نشر : دار الحديث في بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

١٨- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر : يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق : سعيد أحمد أعراب، نشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب .

١٩- **تهذيب التهذيب**، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، نشر :دار الفكر في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٠- **تهذيب الكمال**، لأبي الحجاج : يوسف المزي، تحقيق : د. بشار عواد ، نشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٢١- **الـــثقات**، للحافظ ابن حبان، نشر : مكتبة مدينة العلم في مكة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـــ .

٢٢- **جـــــامع الأصول من أحاديث الرسول**، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، نشر : دار الفكر في بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـــ .

٢٣- **جامع بيان العلم و فضله** للإمام ابن عبد البر ، نشر : دار الكتب الإسلامية في القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـــ .

٢٤- **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليـــه العمـــل**، لأبي عيسى : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، نشر : دار السلام في الرياض ، بإشراف معالي الشيخ : د. صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة- .

٢٥- **الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** ، للإمام أبي عبدالله : محمد بن إسماعيل البخاري ، نشر : دار السلام في الرياض بإشـــراف معـــالي الشيخ : د. صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة- .

٢٦- **الجـــرح والـــتعديل**، لأبي محمد : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت الطبعة الأولى ١٣٧٢هـــ .

٢٧- **جـــزء القـــراءة خلف الإمام** للإمام البخاري ، نشر : مكتبة الإيمان في المدينة المشرفة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـــ .

٢٨- **الرواة المتكلم فيهم** ، انظر : معرفة الرواة المتكلم فيهم .

٢٩- **ســـؤالات أبي إســـحاق: إبـــراهيم بن عبد الله بن الجنيد**، ليحيى بن معين ، تحقيق : أحمد بن محمد نور سيف، نشر مكتبة الدار في المدينة المشرفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ .

٣٠- **سؤالات البرذعي** ، انظر: الضعفاء لأبي زرعة .
٣١- **سؤالات أبي بكر : أحمد بن محمد البرقاني**، للدارقطني ، تحقيق : د. عبد الرحيم القشقري، نشر : خانة جميلي في باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٢- **سؤالات أبي عبد الرحمن** : محمد بن الحسين بن محمد السلمي، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق : سليمان آتش ، نشر : دار العلوم في الرياض ١٤٠٨هـ.
٣٣- **سؤالات أبي عُبيد الآجري** ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق : د. عبد العليم ابن عبد العظيم ، نشر: دار الاستقامة في مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
٣٤- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح و التعديل** ، نشر : مكتبة المعارف في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٥- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، للدارقطني ، تحقيق : د.موفق عبد الله بن عبدالقادر، نشر: مكتبة المعارف في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٦- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح و التعديل** ، تحقيق : د. زياد منصور ، نشر : مكتبة العلوم و الحكم في المدينة المشرفة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
٣٧- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني** ، نشر : مكتبة المعارف في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٨- **سؤالات مسعود السجزي للحاكم** ، تحقيق : د.موفق عبد الله بن عبدالقادر، نشر: دار الغرب الإسلامي في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
٣٩- **سؤالات ابن هانئ** ، انظر : مسائل الإمام أحمد .
٤٠- **سنن أبي داود** : سليمان بن الأشعث السجستاني ، نشر :دار السلام في الرياض بإشراف معالي الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة- .

٤١- **سـنن النسائي الصغرى** ، لأبي عبد الرحمن : أحمد بن شعيب النسائي ، نشر : دار السـلام في الـرياض، بإشراف معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – مع موسوعة الكتب الستة-.

٤٢- **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق : د. عبد الغفار البنداري، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٤٣- **سـير أعلام النبلاء**، لأبي عبد الله : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، نشر : مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٤٤- **شـرح علل الترمذي** ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، نشر : مكتبة المنار في الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٤٥- **صحيح البخاري** ، انظر : الجامع الصحيح المختصر .

٤٦- **صحيح مسلم** ، انظر : المسند الصحيح المختصر .

٤٧- **الضـعفاء**، لأبي زرعـة الـرازي –مع كتاب: "أبو زرعة، وجهوده في السنة النـبوية"- تحقـيق : د. سعدي الهاشمي، نشر : دار الوفاء في المدينة المشرفة ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ .

٤٨- **الضـعفاء الصـغير** للإمـام الـبخاري ، نشر : عالم الكتب ، الطبعة الألى ١٤٠٤هـ .

٤٩- **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر : أحمد بن عمرو العقيلي، تحقيق : د. عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٥٠- **الضـعفاء والمتروكون**، لأبي عبد الرحمن : أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق : مركـز الخدمات والأبحاث الثانية ، نشر : مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٥١- **الضـعفاء والمتروكون**، لأبي الفرج: عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٥٢- **الضعفاء والمتروكون** ،للإمام أبي الحسن :علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق : موفق عبد الله بن عبدالقادر نشر : مكتبة المعارف في الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٥٣- **طبقات الحفاظ**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٥٤- **الطبقات الكبرى** ، لمحمد بن سعد ، نشر : دار بيروت ، في بيروت ١٤٠٠هـ .

٥٥- **الطبقات الكبرى** ، لمحمد بن سعد ، القسم المتمم ، تحقيق د. زياد منصور ، نشر : الجامعة الإسلامية في المدينة المشرفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٥٦- **علل الترمذي الكبير**، ترتيب أبي طالب: محمود بن علي القاضي، تحقيق : حمزة ديب نشر : مكتبة الأقصى في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٥٧- **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبد الله : أحمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبد الله ، تحقيق : وصي الله عباس ، نشر : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٥٨- **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبد الله : أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروذي تحقيق : وصي الله عباس نشر : مطبعة الدار السلفية في بومباي الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٥٩- **علوم الحديث** لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَهْرَزَوري ابن الصلاح ، تحقيق و شرح : د . نور الدين عتر ، نشر : دار الفكر في دمشق ، طبعة ١٤٠٦هـ .

٦٠- **القاموس المحيط**، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة نشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٦١- **الكاشـــف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للإمام أبي عبد الله : محمد ابـــن أحمـــد بن عثمان الذهبي تحقيق: عزت علي عيد عطية، نشر دار الكتب الحديثة في القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـــ .

٦٢- **الكامـــل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد : عبد الله بن عدي الجرجاني، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ .

٦٣- **لســـان العرب**، لأبي الفضل: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، نشر: دار صادر في بيروت.

٦٤- **لســـان الميـــزان**، لابـــن حجـــر، نشر : دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ .

٦٥- **المجـــروحون مـــن المحدثين والضعفاء والمتروكون**، لأبي حاتم : محمد بن حبان البستي تحقيق : محمود إبراهيم زايد، نشر : دار الوعي في حلب .

٦٦- **مجمـــوع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي ، نشر : وزارة الشؤون الإسلامية ، طبعة ١٤١٦هـــ .

٦٧- **المحلى لابن حزم** ، تحقيق : أحمد شاكر ، نشر : دار التراث في القاهرة .

٦٨- **مســـائل الإمـــام أحمـــد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ** ، تحقيق : زهير الشاويش ، نشر : المكتب الإسلامي في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــ .

٦٩- **مسائل عبد الله بن الإمام أحمد** : انظر : العلل ومعرفة الرجال .

٧٠- **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل** ، لأبي الحسين : مســـلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر : دار السلام في الـــرياض ، بإشـــراف معالي الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ — مع موسوعة الكتب الستة- .

٧١- **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني** ، نشر : دار صادر في بيروت .

٧٢- **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت .
٧٣- **مصنف ابن أبي شيبة** ، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، نشر : الدار السلفية في الهند
٧٤- **مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: **المكتب** الإسلامي في بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
٧٥- **معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند** ، للدكتور عامر حسن صبري ، نشر : دار البشائر الإسلامية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
٧٦- **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين : أحمد بن فارس بن زكريا ، نشر : مكتبة الخانجي في مصر الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ .
٧٧- **معرفة الرجال**، ليحيى بن معين ، رواية أحمد بن محمد بن مُحْرِز، تحقيق : محمد كامل القصار، نشر : مجمع اللغة العربية في دمشق ١٤٠٥هـ .
٧٨- **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد**، للإمام الذهبي ، تحقيق : إبراهيم إدريس ، نشر : دار المعرفة في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
٧٩- **معرفة علوم الحديث للحاكم** ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ .
٨٠- **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف : يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري ، نشر : مؤسسة الرسالة في بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
٨١- **المغني في الضعفاء**، لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نورالدين عتر .
٨٢- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** ، رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق ، تحقيق : د. أحمد نور سيف ، نشر : دار المأمون للتراث في دمشق ،

٨٣- **ميـــزان الاعـــتدال في نقد الرجال،** لأبي عبد الله : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : علي محمد معـــوض و عادل أحمد عبد الموجود ، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ .

٨٤- **هـــدي الساري،** لأحمد بن علي بن حجـــر العسقلاني ، تحقيق : محب الدين الخطيب نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .

٨٥- **وفـــيات الأعيان** لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : د . إحسان عباس ، نشر : دار صادر في بيروت .